الأمم المتحدة S/PV.6264

مجلس الأمن

السنة الرابعة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٢٦٤**

الجمعة ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد تشانغ يسوي	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد شيرباك
	أوغندا	السيد موغويا
	البرازيل	السيدة فيوتي
	البوسنة والهرسك	السيد باربالیتش
	تركيا	السيد أباكان
	غابون	السيد إيسوزي – نغونديت
	فرنسا	السيد آرو
	لبنان	السيد سلام
	المكسيك	السيد هلر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك ليال غرانت
	النمسا	السيد ماير هارتنغ
	نيجيريا	السيدة أوغوو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ديكارلو
	اليابان	السيد تاكاسو

جدول الأعمال

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

تقرير الأمين العام بشأن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2010/5)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

10-21615 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨)، ١١٩٩ (١٩٩٨)، ١٢٠٣ (١٩٩٨)، ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

تقرير الأمين العام بشأن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2010/5)

الرئيس (تكلم بالصينية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل صربيا، يطلب فيها دعوة رئيس جمهورية صربيا إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة رئيس جمهورية صربيا إلى الاشتراك في النظر في البند، بدون أن يكون له الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أرجو من موظف المراسم أن يصطحب فخامة السيد بوريس تاديتش، رئيس جمهورية صربيا، إلى مقعد على طاولة المجلس.

اصطحب السيد بوريس تاديتش، رئيس جمهورية صربيا، إلى مقعد على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالصينية): باسم المجلس، أرحب ترحيبا حارا بفخامة السيد بوريس تاديتش، رئيس جمهورية صربيا.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى سعادة السيد زانيير، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

تقرر ذلك.

أدعو السيد زانيير لشغل مقعد على طاولة المجلس.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى السيد اسكندر حسيني.

تقرر ذلك.

أدعو السيد حسيني لشغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2010/5، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد لامبرتو زانيير. أعطي الكلمة الآن للسيد زانيير.

السيد زانيير (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتذكر ضحايا كارثة الزلزال الذي دمر هايتي وتسبب في موت كثيرين بغتة وبوحشية بالغة، وفيهم زملاء وأصدقاء لنا، خدم بعضهم في السابق في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. لقد فجعنا بفقدانهم.

يفصل التقرير المعروض على المجلس اليوم (S/2010/5) الأنشطة التي اضطلعت بها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو من ١٦ أيلول/سبتمبر إلى

١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وخلال هذه الفترة واصلت البعثة أداء مهامها بموجب القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). والهدف الرئيسي لنا هو كفالة الأمن والاستقرار الدائمين واحترام حقوق الإنسان في كوسوفو والمنطقة. ونسعى إلى تحقيق هدفنا بدعم الطوائف في كوسوفو وتشجيع المصالحة وتيسير الحوار والتعاون الإقليمي.

وكما كان الحال خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق، ما زالت كوسوفو تنعم بالسلام والاستقرار إلى حد كبير، على الرغم من استمرار التوترات واحتمال اندلاع أعمال عنف في شمال كوسوفو. وكانت الشهور الثلاثة الماضية حافلة بالأحداث السياسية، حيث أجرى كل من سلطات كوسوفو وحكومة صربيا انتخابات بلدية. وبينما لم تشارك بعثة الأمم المتحدة في تنظيم أي من هذه الانتخابات أو الدعوة إليها، فإن سيرها بطريقة سلمية ومنظمة في الغالب كان علامة مشجعة.

وبينما لم يشارك صرب كوسوفو المقيمون في البلديات الشمالية زفيجهان/زفيجهان زفيكان، وليبوسافيك/سافيتص، وزوبين بوتوك في الانتخابات التي أجرتها سلطات كوسوفو، فإن مشاركة صرب كوسوفو المقيمين إلى الجنوب من نهر إيبار، وإن كانت منخفضة نسبيا، جاءت أعلى بكثير من الانتخابات الأخيرة وأسفرت عن إنشاء ثلاث بلديات جديدة في كوسوفو يستحوذ الصرب على الأغلبية فيها. وفي البلديات الثلاث، وكذلك في بلدية شتيربتشي/شتيربتسي التي يهمين صرب كوسوفو على الأغلبية فيها حاليا، أسفر الاقتراع عن انتخاب عمد من صرب كوسوفو وإدارات بلدية غالبية أعضائها من صرب كوسوفو. ومع تنحية الاعتبارات المتعلقة بالمركز جانبا، فإن هذه التطورات تسمح للطوائف بالقيام بدور ذي مغزى في إدارتها المحلية، وهو ما يعزز مستويات الثقة في أوساط السكان ويهيئ مناخا مؤات بقدر أكبر لزيادة أعداد العائدين ولإكساب كوسوفو طابعا متعدد الأعراق بقدر أكبر.

غير أن شمال كوسوفو لا يزال بقعة ملتهبة. فما زالت العلاقات بين طائفتي صرب كوسوفو وألبان كوسوفو هناك متوترة، على الرغم من أنه يبدو أن فهما أكبر يسود الآن بخصوص مسألة إعادة بناء الطائفتين للمنازل. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، انتقلت ثماني أسر من ألبان كوسوفو إلى منازلها التي أعيد بناؤها حديثا في منطقة كروي فيتاكوت/برديان دون وقوع حوادث.

ومع ذلك، فإن هذا السلام حتى ما زال هشا. وعلى سبيل المثال، ألقت مجموعة من صرب كوسوفو الحجارة على عمال بناء وأضرموا النار في شاحنة للاشتباه في أن ألبان كوسوفو منخرطون في أعمال بناء تتجاوز ما تم الاتفاق عليه في مفاوضات قامت بعثة الأمم المتحدة بدور الميسر خلالها. ومن الواضح أنه يجب على بعثة الأمم المتحدة أن تواصل رعاية عملية إعادة البناء ورصد الحالة عن كثب لكفالة احترام جميع الطوائف للترتيبات القائمة للحفاظ على الاستقرار والإبقاء على الاتصال الفعال في كل الأوقات. وقد ثبت أن إدارة بعثة الأمم المتحدة في شمال ميتروفيتشا أداة مفيدة بهذا الخصوص.

وثمة تطور يدعو إلى قلق بالغ حدث مؤخرا في شمال كوسوفو يتعلق بالإمداد بالكهرباء. والمسألة معقدة جدا وذات جوانب فنية وتجارية وقانونية وسياسية. ففي نهاية تشرين الأول/أكتوبر، ثارت توترات بشأن إمداد شمال كوسوفو بالكهرباء بين شركة الطاقة في كوسوفو وشركة صناعة الطاقة الكهربائية في صربيا التي تولت توزيع الكهرباء في المنطقة. ويحتمل أن يؤدي هذا الوضع إلى نشوب أزمة. وآمل في أن يتسنى التوصل إلى اتفاق بين الجانبين على وجه

السرعة لتفادي زعزعة استقرار الحالة الأمنية في شمال كوسوفو.

تعلمنا بمرور الأعوام أن التعامل مع الحالة في شمال كوسوفو يتطلب جهدا متواصلا وانخراطا مستمرا مع الطوائف على أرض الواقع وتشاورا وتنسيقا مستمرين مع جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة.

من المؤكد أن استقرار الحالة الأمنية يشكل أحد العناصر الرئيسية اللازمة للتشجيع على عودة الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين. ولكن على الرغم من ارتفاع أعداد العائدين ارتفاعا كبيرا مقارنة بالفترات الربع سنوية السابقة، فإن أعدادهم ما زالت منخفضة بالأرقام المطلقة نتيجة لعوامل شتى، من بينها غياب الفرص الاقتصادية والشواغل المتعلقة بحرية الحركة، وهو ما أثارته صربيا عقب حادث وقع مؤخرا للوزير الصربي المعني بشؤون كوسوفو. وتعمل بعثة الأمم المتحدة عن كثب مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وهي على اتصال مستمر مع السلطات في بلغراد وبريشتينا للتشجيع على عودة المشردين داخليا. وتقول القيادة في كوسوفو إنها ملتزمة بتعددية الأعراق في كوسوفو ومنفتحة إزاء العودة. ومع ذلك، فإنه ما زال يتعين القيام بالمزيد لتحويل هذا الهدف إلى واقع. وفي هذا السياق، أود أن أشدد أيضا على الحاجة إلى إعادة فتح مكاتب وكالة كوسوفو العقارية في صربيا، وهي أساسية للنظر بفعالية في المطالبات المتعلقة بالملكية التي يقدمها المشردون داخليا، وهي هامة، بالتالي، لتهيئة الظروف اللازمة للتشجيع على عودتهم.

غير أنه يسعدني الإبلاغ ببعض الأنباء الإيجابية بخصوص مجموعة ضعيفة على نحو خاص من المشردين داخليا في كوسوفو. فقد حدث تقدم مشجع في مسألة نقل طوائف الروما وأشكاليا والمصريين من المقيمين في مخيمي أوستيرودي وتشيمسين لوغه/تشيمسين/لوغ في شمال ميتروفيتشا إلى أماكن إقامة مناسبة بقدر أكبر. وقد دشن مكتب الاتصال التابع للمفوضية الأوروبية في بريشتينا مشروعا لتيسير إعادة توطين وإدماج ٩٠ أسرة على نحو مستدام وتمول وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة بناء وحدات سكنية لخمسين أسرة أخرى. ومن المقرر أن يبدأ تنفيذ المشروعين في هذا العام.

وبشأن مسألة المفقودين، كنت أود الإبلاغ عن أمور أكثر إيجابية اليوم. فخلال الـ ١٢ شهرا الماضية، أمكن تحديد هوية ٣٣ مجموعة من الرفات البشرية وإعادتها إلى أسر المتوفين. ومن الواضح أن هناك المزيد الذي ينبغي القيام به لإقناع من لديهم معلومات عن مصائر المفقودين وأماكنهم بأن يتقدموا ويتشاطروا معلوماتهم مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو وفريق بريشتينا – بلغراد العامل المعني بالمفقودين. ومرة أخرى، أناشد كل من لديهم أي معلومات ذات صلة أن يقدموها.

كما شهد تنفيذ تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (S/2008/692) تقدما أقل من المأمول. ومن المؤشرات الإيجابية التي أرحب بها التحديد النهائي لاختصاصات نائب المدير العام لشرطة كوسوفو وهو من صرب كوسوفو، والتي تشمل وظائف ذات صلة بتنسيق وإدماج أفراد الشرطة من الطوائف.

غير أنه مما يؤسف له، أنه لم يحرز سوى تقدم ضئيل في إنشاء محاكم متعددة الأعراق في شمال كوسوفو. ودفع تعيين حكومة صربيا مؤخرا لقضاة لكوسوفو السلطات في كوسوفو إلى تجديد دعواها المطالبة بتفكيك الهياكل القضائية الصربية. وفي غضون ذلك، ما زال المحتجزون في السجون وما زالت القضايا المدنية بدون حل والسكان ليست لديهم

سبل فعالة للجوء إلى القضاء. وآمل في أن يتبنى الجانبان نهجا إيجابيا في إعادة إنشاء المحاكم المتعددة الأعراق، وهو أمر في مصلحة الجميع، بصرف النظر عن العرق. وبالمثل، فإنه قد تعذر التوصل إلى اتفاق بشأن إعادة إنشاء نظام جمركي يؤدي مهامه على الوجه الأكمل في شمال كوسوفو.

وفي مجال التراث الثقافي، تحقق تقدم منذ إحاطتي الإعلامية الأخيرة إلى المجلس. وأتوقع التوصل إلى اتفاق مبكر بشأن التعيين الذي طال انتظاره لمبعوث للاتحاد الأوروبي، سيوفر للطرفين آلية للتعاون في المسائل المتعلقة بحماية التراث الثقافي للكنيسة الأرثوذكسية الصربية في كوسوفو. والبعثة مستعدة لمساعدة مبعوث الاتحاد الأوروبي والعمل معه بغية تحقيق تقدم في مجال مهم من المجالات ذات الاهتمام المشترك.

وفي مجال آخر من مجالات الاهتمام المشترك، التنمية الإقليمية، استمرت البعثة في تيسير مشاركة كوسوفو في المحافل الإقليمية والدولية. واتسمت هذه الفترة المشمولة بالتقرير على وجه الخصوص بجدول اجتماعات نشط لآليات دولية وإقليمية، وجعلت البعثة مشاركة مؤسسات كوسوفو ممكنة حيثما لم تكن لتتحقق نظرا لعدم اعتراف بعض الدول الأعضاء المشاركة في تلك الآليات بكوسوفو. وأؤمن إيمانا راسخا بأن مشاركة كوسوفو في آليات التنسيق الإقليمية والدولية في مصلحة تنمية استقرار كوسوفو، والمنطقة بأسرها، ولذلك يحدوني الأمل في أن تجد بلغراد وبريشتينا طريقة لتنحية الاعتبارات المتعلقة بالمركز جانبا تحقيقا لهذا الهدف.

إن استقرار وتنمية كوسوفو في الأجل الأطول يكمن في عملية مصالحة ناجحة بين المجتمعات. ولذلك، أرحب برسالة الرئيس تاديتش، بمناسبة زيارته إلى دير فيسوكي ديتشاني للاحتفال بعيد الميلاد لدى الطائفة الأرثوذكسية، بأن كل الناس، بغض النظر عن هوياتهم، ينبغي أن يحلوا خلافاتهم. وسمعت تصريحات مماثلة من سلطات كوسوفو. وآمل أن تدلل بلغراد وبريشتينا بأعمالهما على أنه لن يجري التضحية برفاه سكان كوسوفو على مذبح جداول أعمال سياسية.

وفي إحاطتي الإعلامية السابقة إلى المجلس (انظر S/PV.6202)، قلت إنني تبينت أن سلطات كوسوفو تقر ضمنياً بأن هناك بعض المجالات التي يمكن للبعثة أن تكمل وتعزز فيها جهودها في سياق التنمية الاقتصادية لكوسوفو واستقرارها، ويسرني أن أبلغ المجلس بأن سلطات كوسوفو فيما يبدو تبدي الآن تفهما أكبر لدورنا.

وما فتئت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون في كوسوفو تؤدي مهاما مهمة تكمل تلك التي تقوم بها البعثة، في إطار القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وتواصل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الرصد الفعال للمسائل المتصلة بالطوائف من خلال شبكة مكاتبها الميدانية. إن إسهامات بعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون في كوسوفو في توجيه سلطات كوسوفو ورصدها وإسداء المشورة لها في مجال سيادة القانون، وإسهامات تلك البعثة وقوة كوسوفو في توفير الأمن والاستقرار في كوسوفو، لا تزال ذات أهمية حاسمة.

كما تعمل البعثة بتنسيق وثيق مع فريق الأمم المتحدة في كوسوفو لتعزيز رؤية مشتركة لأهداف الأمم المتحدة الاستراتيجية لتوطيد السلام في كوسوفو. وفي هذا الصدد، نركز على تعزيز تعاوننا لصالح كوسوفو والمنطقة بأسرها.

وكما هو الحال دائما، فإنني وموظفي البعثة ممتنون لدعم مجلس الأمن ونأمل أن نتمكن من أن نعول على استمراره. ولمجلس الأمن أن يعول على التزامنا الكامل بتنفيذ المهام التي أناطها بنا.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السيد زانيير على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لفخامة السيد بوريس تاديتش رئيس جمهورية صربيا.

الرئيس تاديتش (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقدكم هذه الجلسة لمجلس الأمن وفقاً للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

قبل أن أنتقل إلى القضية التي جمعتنا معا، أود أن أعرب عن خالص التعازي لشعب وحكومة جمهورية هايتي الصديقة – وكذلك للأمين العام بان كي – مون والأمانة العامة للأمم المتحدة – عقب الزلزال المفجع الذي راح ضحيته عدد لا يحصى من الأرواح البشرية وتسبب في دمار لا يمكن تصوره. قلوبنا ودعواتنا مع أسر الضحايا. وجمهورية صربيا، بوصفها بلدا مساهما في عنصر الشرطة لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، ستواصل العمل مع الناجين والمجتمع الدولي. وسنساعد في جهود إعادة بناء البلد من خلال تقديم المساعدة المادية التي تعهدت حكومتنا بتقديمها، ومن خلال زيادة وجودنا في هايتي زيادة كبيرة.

نجتمع مرة أخرى لمناقشة الحالة في مقاطعة كوسوفو وميتوهيا الصربية. قبل عامين تقريبا، حاولت السلطات ذات الأصل الألباني في المقاطعة الانفصال عن بلدي من خلال إعلان الاستقلال من جانب واحد. لا يزال موقفنا القائم على المبدأ إزاء مركز مقاطعتنا في المستقبل ثابت كما هو. فصربيا لن تعترف أبدا، تحت أي ظرف، ضمنيا أو صراحة، بإعلان الاستقلال من جانب واحد. هذه حتمية دستورية، وهي كذلك واجبنا الأخلاقي والتاريخي، وقبل كل شيء، واجبنا الديمقراطي. ودولتنا متحدة على قلب رجل واحد بخصوص هذه النقطة الأساسية. لقد قسم إعلان الاستقلال من جانب واحد العالم والبلقان. وأثار الشكوك بشأن المبادئ الأساسية للنظام الدولي الحديث، بينما أصاب الجهود الرامية لترسيخ المكاسب الديمقراطية للمنطقة بانتكاسة.

لم تؤيد أغلبية عظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وأعضاء مجلس الأمن محاولة فرض تقسيم قسري لدولة عضو في الأمم المتحدة. لقد ظلت تحترم سيادة وسلامة أراضي بلدي. وباسم جمهورية صربيا، أود أن أعرب من جديد عن امتناننا العميق لحكومات وشعوب هذه البلدان الصديقة، على تفانيها في التمسك بالقانون الدولي بينما نسعى إلى حل مركز كوسوفو في المستقبل من خلال القانون والدبلوماسية. وتضامنها لن ينسى أبدا.

كما يذكرنا التقرير (S/2010/5) المعروض على المجلس، كلفت الجمعية العامة محكمة العدل الدولية بتحديد ما إذا كان إعلان الاستقلال من جانب واحد يتماشى مع القانون الدولي. وتبين أن هذه قضية تاريخية. هذه أول مرة تقضي فيها المحكمة بشأن شرعية محاولة أحادية من جانب أقلية عرقية للانفصال عن دولة عضو في الأمم المتحدة في وقت السلم، في تحد لدستورها وضد إرادة مجلس الأمن. كما أنها أول مرة يشارك فيها الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن جميعهم في دعوى أمام المحكمة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، انتهت مرحلة حاسمة في العملية القانونية، الجلسات الشفوية. وعرض عدد قياسي من البلدان آراءه. وجعلها هذا أضخم قضية في تاريخ المحكمة، وبيَّن أن مركز كوسوفو في المستقبل لا يزال مسألة مفتوحة وغير محسومة.

وستصدر محكمة العدل الدولية استنتاجاتها هذا العام، الأمر الذي ستكون له آثار شاملة على النظام القانوني الدولي. ولذلك، من المهم بشكل خاص أن يحترم الجميع كون أن المحكمة بدأت مداولاتها. وينبغي السماح لعمل القضاة بأن يأخذ مجراه بدون أن تعوقه ضغوط سياسية مثل مزيد من الاعترافات بإعلان استقلال كوسوفو من جانب

واحد. وبمجرد أن تصدر المحكمة فتواها، ستتهيأ فرصة إيجاد سبيل للمضي قدما.

ونحن نرى أن الحوار هو أنجح الوسائل لتحقيق النتيجة المستدامة الوحيدة: حل عملي مقبول بشكل متبادل لا يضحي بشكل أهوج بالأولويات الاستراتيجية الجغرافية لنا جميعا على مذبح المطامح الطائفية لطرف واحد. وصربيا تسعى إلى حل كل الخلافات السياسية القائمة من خلال المفاوضات. ونحن ملتزمون بصورة أساسية بأن يكون ٢٠١٠ عام الحلول السلمية، باعتبار أن ذلك هو التطور المنطقي التالي لقرار المحكمة. ونحن ندرس كل الاحتمالات بعناية.

ولن يكون هذا سهلا. الحواجز النفسية عالية، ومطلوب استعادة الثقة. والخطوة الأولى هي إدراك أن فترة التسعينات قد ولّت إلى الأبد. وصربيا الحديثة مجتمع ديمقراطي متطلع سينضم قريبا إلى الاتحاد الأوروبي. ينبغي أن نعمل معا جميعا لتحقيق مستقبل مشترك، بكل السرعة المدروسة. وكما أوضحت في تصريحاتي خلال عيد الميلاد من كوسوفو في دير فيسكوي ديتشاني، فإن رسالتي هي رسالة سلام ورسالة مصالحة – بين الأفراد والشعوب.

أود أن أرحب بأعضاء مجلس الأمن الجدد، فضلا عن الممثل الخاص لامبرتو زانيير. ولا تزال الأمم المتحدة طرفا فاعلا لا غنى عنه في كوسوفو. ولذلك من الجوهري أن يواصل المجلس دعم وجود بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو التي أعيد تشكيلها بالكامل بوصفها ركيزة بالغة الأهمية لإحلال السلام والاستقرار.

إن النهج البناء الذي تتخذه الأمم المتحدة والمنظمات العاملة في ظل سلطتها العامة مهد الطريق لأصحاب المصلحة المسؤولين للعمل معا على تحسين حياة جميع المقيمين في المقاطعة. وتم إنجاز ذلك العمل بتنحية الاعتبارات المتعلقة بالوضع القانوني جانبا بشأن عدد متزايد من المسائل العملية. وواصل بلدي تأييد ذلك النهج، تمشيا مع أحكام التقرير (S/2008/692) الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. واعترف بذلك الأمين العام، الذي كتب أنه: ”[و]لا يزال تعامل البعثة مع بلغراد يتيح فرصا لإجراء حوار حسن النية ولوضع حلول لمجموعة من المسائل“ (S/2010/5، الفقرة ٤٨).

وأدى ذلك إلى إحراز نتائج ملموسة. فعلى سبيل المثال، بدأ تنفيذ البروتوكول بشأن تعاون الشرطة بين وزارة الداخلية الصربية وبعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون في كوسوفو، الذي تم التوقيع عليه قبل بضعة أشهر. وتم التوقيع على مرفق للبروتوكول في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر، وهي حقيقة لم ترد في التقرير. وأدى ذلك إلى زيادة هامة في تبادل المعلومات بشأن الجريمة المنظمة والأنشطة الإرهابية في المقاطعة، وهي منطقة لا تزال مركزا لشبكة دولية شريرة لمهربي الأسلحة والمخدرات والبشر.

وفي عدد من الجبهات الأخرى، كفل وجود تصميم مشترك على التزام الحياد إزاء مركز كوسوفو من جانب أصحاب المصلحة المسؤولين أن: ”[و]يبقى الوضع الأمني العام في كوسوفو هادئا نسبيا وهشا أحيانا“ (S/2010/5، الفقرة ٢٢). وأحد الأمثلة على ذلك هو ممارسة بعثة الأمم المتحدة لوظيفة التمثيل الخارجي. وحينما تكرم بريشتينا البعثة، يستمر سماع صوتها في المنتديات الإقليمية، بدعمنا وتشجيعنا. وسيظل ذلك هو السبيل الوحيد لمشاركة المقاطعة في الاجتماعات المتعددة الأطراف. وللأسف، ترفض السلطات ذات الأصل الألباني في كوسوفو المشاركة مع بعثة الأمم المتحدة في اتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى وغيره من المنظمات الإقليمية، على النحو الذي يوضحه التقرير. وتلك السياسة من جانب بريشتينا لا يمكنها سوى أن تؤدي إلى العزلة الذاتية. ونحن نشعر بعميق الأسف لعدم رغبة

بريشتينا في التقيد بأحكام اتفاق التجارة الحرة في المنطقة، وبصورة أعم، التقيد بالإجراءات الملزمة بشأن التمثيل الخارجي. وندعو سلطات المقاطعة إلى التراجع عن تلك السياسة ذات المردود العكسي.

وإجمالا، وفيما يتعلق بالتمثيل الخارجي، يمكن لكوسوفو وينبغي لها أن تشارك في المنتديات المتعددة الأطراف والإقليمية، بوجود موظفي مسؤولي بعثة الأمم المتحدة، الذين يتكلمون أولا وخلف لافتة تحمل اسم بعثة الأمم المتحدة – كوسوفو أو أي لافتة ذات طابع شخصي. ولن ينجح أي تدبير آخر، بالرغم من كل الضغوط التي تتعارض مع ذلك.

كما كفل العمل في إطار التزام الحياد إزاء مركز كوسوفو عدم تصاعد المسائل المتصلة بإمداد الكهرباء إلى الطوائف الصربية تصاعدا يخرجها عن نطاق السيطرة. وكما يبرز التقرير، فإن شركة الطاقة في كوسوفو التي تتخذ مقرها في بريشتينا قامت من جانب واحد بقطع الإمداد بالكهرباء إلى شمال كوسوفو. وبفضل الاستجابة الحسنة التوقيت لشركة صناعة الطاقة الكهربائية في صربيا، تم تفادي وقوع كارثة إنسانية كان من شأنها الإضرار بعدد يصل إلى ١٠٠ ٠٠٠ من المقيمين. ونحن ننوه بكل امتنان بالدور الإيجابي الذي اضطلعت به بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في منع اتخاذ المزيد من الإجراءات من جانب السلطات ذات الأصل الألباني في كوسوفو. وصربيا تتطلع إلى الاختتام الناجح للمحادثات الفنية بين شركة الطاقة في كوسوفو وشركة صناعة الطاقة الكهربائية في صربيا، التي ينبغي أن تسفر عن التوصل إلى حل طويل الأجل ومرض، بما في ذلك إيجاد مقدم خدمات ثان.

وأتناول المسألة المتعلقة بقوة كوسوفو. ولا يزال الجميع يعترفون بقدرة قوة كوسوفو الفريدة على الحد من الانقسامات الطائفية القائمة وعلى المحافظة على السلام والاستقرار على أرض الواقع، بفضل نهج القوة الملتزم بالحياد إزاء مركز كوسوفو. وستواصل جمهورية صربيا العمل مع جميع أصحاب المصلحة لكفالة عدم تقليص دور قوة كوسوفو، وبخاصة في سياق حماية التراث الصربي.

ومنذ المذبحة التي وقعت في آذار/مارس ٢٠٠٤، التي دمر فيها ٣٥ موقعا مقدسا خلال فترة مأساوية استمرت ثلاثة أيام، كللت بالنجاح مسؤولية قوة كوسوفو المباشرة عن توفير الأمن للكنيسة الأرثوذكسية الصربية. ونحن نرى أن الاقتراحات الرامية إلى نقل المسؤولية عن حماية عدد من هذه المواقع إلى وحدات الشرطة المحلية، على النحو الوارد في التقارير، لن يسهم في تحسين الحالة الأمنية الهشة. وذلك أمر يتسم بأهمية خاصة نظرا للمعارضة لتلك الخطط التي أعربت عنها بوضوح أكثر طوائف الرهبان والأديرة تعرضا للضرر.

ونود أن نشيد ببعثة الأمم المتحدة على ”بذل جهودها للوصول إلى حلول دائمة لحماية التراث الثقافي الصربي في كوسوفو“ (S/2010/5، الفقرة ١٠)، وبخاصة عملها مع الاتحاد الأوروبي ولجنة تنفيذ التعمير، التي يتولى رئاستها مجلس أوروبا. ونحن نتفق مع التقييم الذي مفاده أنه تم إحراز تقدم كبير بشأن هذه المسألة الحساسة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي الوقت نفسه، نشارك خيبة أمل الأمين العام إزاء عدم التوصل حتى الآن إلى اتفاق. وفي ذلك السياق، نرحب باستعداد الأمين العام ”لدعم أي مبادرات بناءة يتخذها الاتحاد الأوروبي ...، بما في ذلك تعيين مبعوث“ (S/2010/5، الفقرة ٤٩).

ونحن نعتقد أن ميسر الاتحاد الأوروبي سيتمكن من اتخاذ التدابير المناسبة للإنفاذ الصارم للامتثال من جانب السلطات في بريشتينا بشأن جميع المسائل المتصلة بحماية المواقع المقدسة في المقاطعة والمحافظة عليها وتحديدها.

وللأسف، لا تزال الحالة المتردية للتراث الصربي تشكل جزءا مثيرا للقلق العميق من الواقع في الميدان في كوسوفو.

ويسترعي التقرير انتباهنا إلى عدد من المشاكل المستمرة التي لم تحل بعد بصورة عادلة. ويشمل ذلك رفض المسؤولين المحليين المتكرر لإعادة سجل المسح العقاري للأرض المملوكة لدير ديتشاني – أحد مواقع التراث العالمي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة الذي أُدْرِجَ في قائمة مواقع التراث العالمي المعرضة للخطر. كما أنها تشمل قائمة بالمقابر المدنسة – وهي جرائم كراهية القصد منها تفاقم التدمير المادي في محاولة لمحو كل آثارنا في جميع أنحاء كوسوفو.

وللأسف، يتجاهل التقرير في صمت حقيقة أن السلطات ذات الأصل الألباني لا تزال تدافع عن قرارها الشائن باستخدام الأسمنت لردم بقايا الكنيسة الصربية التي دُمِّرت مرتين في وسط داكوفيتشا. وهذه هي المرة الرابعة التي أثارت فيها صربيا المسألة في هذه القاعة. فهل يمكن أن يكون المجتمع الدولي عاجزا عن عكس ذلك الفعل الشنيع؟ وهل توجد الإرادة على إبطال ذلك وغيره من أعمال التطهير الثقافي؟ ومرة أخرى، نطلب مساعدة المجلس.

ولا بد من الوفاء الكامل بالالتزام الذي تقطع في هذه القاعة. وما يتفق عليه في مجلس الأمن ويرحب به المجلس يجب تنفيذه بكامله، بدءا من القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وانتهاء بخطة الأمين العام ذات النقاط الست. وللأسف، ما زال لم تتخذ خطوات حقيقية بشأن التنفيذ السياسي للأحكام السابقة المتصلة، على سبيل المثال، بالجهاز القضائي والجمارك، بالرغم من الاستعداد الواضح الذي أعربنا عنه مرارا وتكرارا، للعمل على إيجاد سبل لوضع ما كلفتنا به هذه الهيئة موضع التنفيذ.

وأبدأ بالجهاز القضائي. لقد أجريت بعض المناقشات الأولية البناءة مع بعثة الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون في كوسوفو. بيد أننا للأسف لم نتمكن من المضي قدما بشأن مسائل مثل تحديد الولاية القانونية الإقليمية للمحكمة في ميتروفيتشا، وتعيين القضاة والمدعين العامين بشكل يعكس الطوائف العرقية التي سيخدمونها، وانطباق قانون بعثة الأمم المتحدة. ولقد آن الأوان لتكثيف المحادثات. ويجب إيجاد حلول رضائية وفقاً لأحكام التقرير الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

وفي ما يتعلق بموضوع الجمارك الحساس، فإن التعاون التقني بين بلغراد وبعثة الاتحاد الأوروبي يمضي بسلاسة. فتبادل المعلومات يجري بانتظام حول مواضيع ذات اهتمام مشترك، من قبيل التهريب. وللأسف، لم نحرز كذلك تقدماً بشأن مسألة أساسية أكثر بكثير هي جباية الضرائب، وكيفية إفادتها للمجتمعات المحلية ذات الصلة. ويحدونا الأمل أن نتوصل في الأشهر المقبلة إلى ترتيبات عملية مع شريكتينا بعثة الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأوروبي ضمن الإطار الذي وافق عليه هذا المجلس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

ويبحث تقرير الأمين العام مطولاً الانتخابات المحلية التي جرت في جنوب كوسوفو بدعوة من السلطات العرقية الألبانية في الإقليم. لقد قيل الكثير عن مشاركة أقلية من صرب كوسوفو – وكذلك المزاعم غير القابلة للتحقق حول الانتخابات أطلقتها منظمة غير حكومية تسمى الشبكة الأوروبية التابعة لمنظمات رصد الانتخابات. ونشعر بخيبة أمل كبيرة إزاء التقرير لأنه لا يأتي إطلاقاً على ذكر أن الانتخابات كانت غير شرعية بالكامل، لأنها لم تجرِ وفقاً للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

والحقائق ليست بحاجة إلى برهان. فالممثل الخاص للأمين العام لم يدعُ إليها، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لم ترصدها، والأمم المتحدة لم تشهد عليها. وفي ظل هذه الظروف، كان من المستحيل لصربيا أن تدعم الانتخابات، لأن الواضح أن الظروف لم تتوفر أمام الغالبية الواسعة من صرب كوسوفو للمشاركة فيها.

وأشدد أيضاً على أن التقرير يرسم صورة غير مكتملة لممارسة تشوبها الشوائب بدرجة عالية. فهو يقلل إلى حد كبير من مستوى التزوير الذي حصل في المناطق الصربية، ويقصّر في توفير الأدلة ذات المصداقية على وجود زيادة كبيرة في بطاقات الاقتراع، وترويع الناخبين، وانتهاكات خطيرة أخرى تتعلق بإجراءات الحملة الانتخابية وباليوم الانتخابي، من قبيل الأساليب المضللة التي اتبعت. فكل هذا يؤسف له أسفاً شديداً. لقد جرى تفويت الفرصة لنزع الصفة السياسية عن هذه المسألة الهامة والحيوية. وبدلاً من العمل مع المجتمع الدولي، اختارت بريستينا نهجاً أحادياً يتفق مع ما يسمى باقتراح أهتيساري (S/2007/168/Add.1) – وهي وثيقة أكد التقرير الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر بحق على أن الاقتراح ”لم يحظ بتأييد مجلس الأمن“ (S/2008/692، الفقرة ٥).

ومن المحتم الآن أن نركز طاقاتنا على إيجاد سبيل إلى الأمام. وكما الحال دوماً، لا نزال نؤيد إنشاء لامركزية عملية يقبلها جميع أصحاب المصلحة. انتخابات بريستينا كانت بداية خاطئة لن توصل إلى أي مكان. علينا أن نعمل متضافرين، من خلال منظمة محايدة، على سبيل المثال منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، لإيجاد لامركزية شرعية مآلها النجاح.

إن التقرير المعروض علينا اليوم يصمت كلياً إزاء المسألة الهامة للغاية المتمثلة في تيسير دخول الرسميين الصرب إلى الإقليم والتنقل فيه. وابتداء من دخول القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) حيز النفاذ وصولاً إلى يومنا هذا، تتبع صربيا إجراء راسخاً جداً يرمي إلى تلبية الشواغل الأمنية لكبار المسؤولين الذين يتنقلون في الإقليم. لقد طلبنا دوماً توفير مرافقين من الحرس نظراً لدرجة الخطورة العالية للتنقل في هذا الجزء غير المستقر من بلدنا. والمؤسف أن المسألة أصبحت مسيّسة على نحو متزايد لأكثر من عام. فعدد الردود الإيجابية على طلباتنا لتوفير مرافقة من الحرس انخفض انخفاضاً مأساوياً.

ومن الصعوبة بمكان تصور كيفية إسهامنا إيجابياً في التطورات على الأرض إذا أعيقت قدرتنا على العمل الوثيق مع طائفة صرب كوسوفو في جميع أنحاء الإقليم. وبعدما شعر وزيرنا المعني بكوسوفو وميتوهيا، غورين بودغانوفيتش، بالتشجيع إزاء المزاعم التي وردت في التقارير السابقة من أن حرية حركة الصرب لم تعد مشكلة، قرر التوجه إلى جيب ستربسي الصربي بدون حرس. جرى احتجازه بقوة السلاح في قرية قرب ستربسي على أيدي أكثر من ٤٠ شرطياً ألبانياً من شرطة العمليات الخاصة. لقد كان ذلك انتهاكاً واضحاً للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وأخبره رجال مدججون بالسلاح بأن لديهم تعليمات بمرافقته في طريق العودة إلى خط الحدود الإدارية. سأل الوزير بودغانوفيتش لماذا أجبر على الرحيل فلم يلقَ جواباً. بعد ذلك، أُخبرنا بأن وجود الوزير بودغانوفيتش في جنوب كوسوفو كان يعتبر نوعاً ما تهديداً للنظام العام – رغم أنه يقيم قانونياً في الإقليم.

إنه ادعاء تافه وخطير على لسان أيٍّ كان في أوروبا القرن الحادي والعشرين. فالمؤسسات الدولية المحايدة التي مكّنها هذا المجلس لمراقبة هياكل الشرطة في الإقليم عليها واجب منع هذه الإساءات من أن تحدث لأغراض عصبية غير مشروعة. والاختلافات السياسية المتعلقة بوضع الإقليم ينبغي ألاّ تسفر عن رفض الحقوق الإنسانية الأساسية لأيٍ كان على نحو يتصف بالتحدي. وهذا المناخ من التعصب الشديد لا يسعه إلاّ أن يؤثر تأثيراً ضاراً على ما يورد التقرير بالفعل

من تدنٍ شديد في عدد العائدين من المشردين داخلياً إلى الإقليم. وهناك ما يزيد على ٢٠٠ ٠٠٠ من الصرب الذين هم ضحايا التطهير العرقي ما زالوا يحرمون حق العودة. والمؤسف أن السلطات العرقية الألبانية في كوسوفو تبدو راغبة في بعث رسالة مفادها: إن قبول إعلان الاستقلال من طرف واحد هو شرط مسبق لتفادي تصرف الشرطة الاعتباطي.

وعلى الرغم من هذا التصرف الذي يؤسف له، ما زالت جمهورية صربيا مكرسة نفسها لإيجاد طريقة للتغلب على هذه المسائل والعديد من المسائل الأخرى بسبل محايدة، تتماشى مع القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) والقيم والمبادئ التي يفترضها مسبقاً.

إن تقرير الأمين العام يولي اهتماماً خاصاً للحالة في شمال كوسوفو، التي يصفها بالحالة ”الهشة“. وصربيا تؤيد هذا التقييم. ونعتقد أن الخطابات المتشددة الصادرة عن بريستينا بشأن المؤسسات الصربية المشروعة في شمال كوسوفو لا تساهم في صون الاستقرار في ذلك الجزء من صربيا. وبالإشارة إلى أنها مؤسسات ”موازية“، فإن ممثلي بعثة الاتحاد الأوروبي، على سبيل المثال، لم يحترموا الحياد الواضح للولاية المنوطة بهم. إنهم انتهكوا القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، وأساس شرعيتهم ووجودهم بالذات في كوسوفو تحت السلطة العامة للأمم المتحدة. وهذا الكلام الانفعالي المؤسف غير مقبول لدى جمهورية صربيا.

والمؤسسات الموازية الحقة التي تعمل في كوسوفو هي المؤسسات التي أُنشئت على أساس إعلان الاستقلال من طرف واحد. فوجودها هو انتهاك للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وإذا أرادت بعثة الاتحاد الأوروبي أو قوة كوسوفو أو أي شخص آخر إدانة أية سلطة في كوسوفو، فليبدأوا بالمؤسسات التي أنشأتها السلطات العرقية الألبانية في بريستينا من طرف واحد بدون موافقة هذا المجلس وبانتهاك واضح لمبادئ النظام الدولي.

بالإضافة إلى ذلك، لا بد أن أسترعي الانتباه إلى الأنباء المثيرة للجزع التي تتمحور حول ما يطلق عليه الحل النهائي لشمال كوسوفو. وهذه الخطة التي يرعاها ما يسمى بالمكتب المدني الدولي توجز عدداً من السياسات والأعمال المنسقة الرامية إلى فرض قبول إعلان الاستقلال من طرف واحد على الأغلبية الصربية في شمال كوسوفو. وهذه المخططات الأحادية التي ترمي إلى تنفيذ ما يدعى اقتراح أهتيساري بالقوة، تنتهك انتهاكاً صارخاً القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). لا يمكن النهوض بتلك الاستراتيجية إلا بإنفاذ مجموعة من التدابير الوحشية وغير الديمقراطية بحق المجتمع الصربي في شمال كوسوفو. إن الذين أعلنوا تلك الاستراتيجية – هم وحدهم – يجب أن يتحملوا المسؤولية عن إقامة بيئة مزعزعة للاستقرار، إذ أن هذه المخططات المثيرة للنزاع لم يُقصد منها إلا أن تسفر عن ذلك.

إن جمهورية صربيا تدين بشدة استفزازات بريشتينا الخطيرة والتي لا ضرورة لها. فتلك ليست الطريقة التي يمكن بها الانخراط بصورة بناءة في التغلب على التحديات، خاصة بالنظر إلى الجهود الهائلة التي تبذلها صربيا وغيرها من ذوي المصالح ممن لديهم الحس بالمسؤولية للحفاظ على مناخ الاستقرار الهش في جميع أرجاء المقاطعة في أعقاب إعلان الاستقلال من جانب واحد.

أريد أن أشدد على أنه من الواضح أن جميع الأطراف لديها قيود. وهذا كله جزء من الحقيقة على أرض الواقع. لكن هذه القيود يجب ألا تَضرَّ بمن نُوليهم الأهمية القصوى، أي سكان الإقليم. والحل النهائي لبريشتينا في شمال كوسوفو لا يجدي فتيلا للذين يعيشون هناك. فما من شأن

ذلك الحل إلا أن يرضي المتطرفين الذين يريدون لكل ما يحدث في كوسوفو أن ينظر إليه من خلال العدسات المشوهة لإعلان الاستقلال الانفرادي. وإذا ما كان هناك خيار للنظر في المقترح، نتوقع من قوة كوسوفو وقوة الاتحاد الأوروبي توفير الحماية للطائفة الصربية في شمال كوسوفو من تلك النية العدوانية، وهذا له ما يبرره. ونأمل أملا وطيدا بألا يبلغ الأمر ذلك.

ابتداء من حق العودة إلى التمثيل الخارجي، ومن النقاط الست إلى الوضع في المستقبل، تعلمنا تجربتنا الجماعية التي اكتسبناها خلال سنتين تقريبا منذ إعلان الاستقلال الانفرادي أن إنكار المبادئ الأساسية للاتفاق الأوروبي – من قبيل الحل التوفيقي والتنازلات وبناء توافق الآراء – يخدم المصلحة الحقيقية لطرف غير مسؤول. وما من بديل مشروع لإيجاد سبيل يفضي إلى الأمام. والإعلان الانفرادي للاستقلال كان محاولة فاشلة أخرى لفرض النتيجة من جانب واحد. وبدلا من أن يقرب بيننا زاد من فرقتنا. لذلك، فهو حل غير مستدام، ومن هنا لا بد لنا الآن من أن نجد الشجاعة لاستغلال قوى الاعتدال وإعادة بناء الجسور.

سيتعين علينا التغلب على تعصبنا والتحكم في عواطفنا. وذلك سيقتضي المصالحة وتعلم التعايش مع الاختلاف. وقد تغوي البعض الراحة وإغراءات الطرق القديمة. ومع ذلك، ما من شيء يقينا محكوم عليه بالفشل لأن ذلك الوقت قد ولى. ولا يجب أبدا السماح بالعودة إلى البلقان.

أعتقد أن عام ٢٠١٠ قد يصبح عام الحلول. ويمكن أن يصبح العام الذي نتمكن فيه من حل مسألة الوضع بطريقة تسهم في تعزيز الأولويات الإقليمية، من قبيل العضوية في الاتحاد الأوروبي ضمن إطار القانون الدولي. ويمكن أن يكون العام الذي نحقق فيه النجاح وعام حفظ السلام. والأمر متروك لنا – لهذا الجيل من القادة لإيجاد القوة اللازمة لفعل الشيء الصحيح. أما بالنسبة للمتطرفين الذين يرفضون الفرصة التي ستتاح لنا هذا العام، فسوف يرفضون حقا المستقبل الذي لا بد لنا جميعا من أن نتقاسمه.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر الرئيس تاديتش، على بيانه.

أعطي الكلمة الآن للسيد اسكندر حسيني.

السيد حسيني (تكلم بالإنكليزية): أود أولا، أن أعرب لحكومة هايتي عن أعمق مشاعر عزاء كوسوفو على الخسارة المأساوية في الأرواح البشرية جراء الزلزال المأساوي الذي ضرب ذلك البلد. وفي الوقت نفسه، نعرب عن تعازينا للدول الأعضاء التي فقدت مواطنين كانوا يخدمون مع بعثات الأمم المتحدة في ذلك البلد. وبالطبع، نود أن نعرب عن مشاعر العزاء للأمين العام على الخسارة في الأرواح التي وقعت في صفوف موظفي الأمم المتحدة في هايتي.

وكما جرت عليه العادة، أود أولا أن أشكر مجلس الأمن على إتاحة الفرصة لنا لتقديم إحاطة إعلامية له عن الحالة في كوسوفو، وبالتحديد عن استمرار المنجزات والتقدم المطرد الذي ما برحت تحققه جمهورية كوسوفو منذ خطابي الأخير أمام المجلس بتاريخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

وقبل أن أسترسل في كلامي، أود أيضا أن أهنئ الأعضاء الخمسة الجدد – البرازيل وغابون ولبنان ونيجيريا والبوسنة والهرسك – على انتخابهم لعضوية مجلس الأمن.

تواصل كوسوفو بناء مؤسسات الدولة لديها على أساس دستورنا الديمقراطي الجديد، وعلى أساس الأحكام الواردة في خطة اهتيساري الشاملة. لقد اتسم عام ٢٠٠٩ بالنجاح بالنسبة لكوسوفو على جبهات عديدة. فقد أتممنا عملية العضوية في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. والاعتراف باستقلال بلدنا مستمر من دون انقطاع.

وحكومة كوسوفو ما انفكت تحقق نجاحا كبيرا في معالجة وحل العديد من المسائل الاقتصادية والأمنية والقضائية في جميع أرجاء كوسوفو.

إن رفاه مجتمعات الأقلية وعودة لاجئي كوسوفو إلى ديارهم وممتلكاتهم ما فتئت مسألة ذات أولوية. أما التقدم الذي تحقق خلال عام ٢٠٠٩ فهو واضح للجميع. وتحسين ظروف المناطق التي تقطنها الأقلية، لا سيما في البلديات التي يشكل الصربيون الأغلبية فيها، ستظل مسألة ذات أولوية عليا بالنسبة لحكومة جمهورية كوسوفو خلال هذا العام أيضا. وسنواصل بذل جهود خاصة لتكثيف عودة اللاجئين من صرب كوسوفو وحماية التراث الديني والثقافي.

أما بالنسبة لعلاقات كوسوفو مع الدول الأخرى، فقد اعترفت ٦٥ دولة في العالم حتى الآن بكوسوفو بوصفها دولة مستقلة وذات سيادة. وآخر الاعترافات جاءت من نيوزيلندا وجمهورية ملاوي وجمهورية موريتانيا الإسلامية. ونود أن نعرب عن أعمق مشاعر التقدير لتلك البلدان الثلاثة على اعترافها باستقلال بلدنا.

ومن الجهة الأخرى، أقامت كوسوفو علاقات دبلوماسية مع ما يربو على ٢٥ دولة في العالم. وفي أعقاب الخاتمة الناجحة جدا لعملية تعليم الحدود ماديا مع جمهورية مقدونيا، وقعنا اتفاقا بشأن إقامة علاقات دبلوماسية مع ذلك البلد. والعمل جار على فتح سفارات. وفي ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ أقيمت العلاقات الدبلوماسية مع الجبل الأسود أيضا؛ وسيجري تبادل السفراء في الوقت المناسب.

وكوسوفو تقف على أهبة الاستعداد لتحسين علاقاتها مع جمهورية صربيا أيضا. والحوار بين بلدينا يمكن أن يجري بشأن المسائل العديدة ذات الاهتمام المتبادل والمصلحة المشتركة؛ وهذا لن يتم إلا على قدم المساواة كحوار بين دولتين مستقلتين متمتعتين بالسيادة.

ونرفض كل الدعوات المطالبة بتجديد المفاوضات حول المركز. وعلاوة على ذلك نعتبر الدعوات المطالِبة بتجديد المفاوضات على مركز كوسوفو دعوات صادرة إما عن أشخاص يفتقرون إلى المعرفة بالحالة وبالجهود العظيمة المبذولة لتحقيق توافق الآراء، أو الأسوأ، عن أشخاص يسعون بنشاط إلى نشر البلبلة في المنطقة. إن إجراء مفاوضات جديدة سيؤدي إلى تصدع شديد وربما يتسبب في إشعال نيران صراع جديد في المنطقة. إن استقلال كوسوفو لا رجعة فيه، وهذا الوضع سيبقى كذلك لا من أجل كوسوفو فحسب وإنما أيضا من أجل استدامة السلام والأمن الإقليميين، اللذين ساهم استقلال كوسوفو فيهما مساهمة كبيرة.

ودخلنا كذلك في معاهدات واتفاقات ثنائية عديدة مع بلدان كثيرة من كل أنحاء العالم – منها معاهدات واتفاقات متصلة بالحوافز الاستثمارية وإنفاذ القانون والتعاون في ميدان الصحة وإقرار ترتيبات متبادلة لسفر المواطنين وإعادة قبول الأشخاص والتعاون الاقتصادي والتعاون في ميدان الشرطة والمساعدة المتبادلة في المسائل الجمركية والتعاون الإنمائي وإلغاء تأشيرات السفر بصورة متبادلة ... إلخ – مع بلدان مثل ألبانيا وتركيا والدانمرك وسلوفينيا وفرنسا ولكسمبرغ ومقدونيا والنمسا والولايات المتحدة. وأبرمنا مؤخرا أول اتفاق بشأن الخلافة في المعاهدات مع بلجيكا.

وشهد شهرا تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ حدثين مهمين جدا لكوسوفو. الأول كان الانتخابات. فاستنادا إلى دستور جمهورية كوسوفو وتمشيا مع عدد من القوانين التي تحكم تنظيم الانتخابات في كوسوفو – أي قانون الانتخابات العامة وقانون انتخابات المجالس البلدية، اللذين اعتُمدا في حزيران/يونيه ٢٠٠٨ – أجرينا انتخابات لأعضاء مجالس البلديات ورؤساء البلديات

في ٣٦ بلدية في مختلف أنحاء كوسوفو. وتولت مفوضية انتخابات كوسوفو المركزية كامل المسؤولية عن تنظيم وإجراء هذه الانتخابات. واتسمت الانتخابات بدرجة عالية من التنظيم وجرت في أجواء سلمية. وإن مشاركة الطوائف من غير طائفة الأغلبية في الانتخابات كانت كبيرة. ومن بين الكيانات الـ ٧٤ المأذون لها بخوض الانتخابات كان هناك ٤٠ كيانا تمثل شتى طوائف الأقليات. ومن هذه الكيانات كان ٢٢ كيانا سياسيا تابعا لطائفة صرب كوسوفو. وهذا دليل واضح على أن صرب كوسوفو، رغم تأكيدات صربيا بعكس ذلك ورغم ضغوط الحكومة الصربية ودعواتها لمقاطعة الانتخابات، ما فتئوا يشتركون بصورة متزايدة في البناء المؤسسي في كوسوفو.

وقد حظيت المشاركة الجيدة من صرب كوسوفو في هذه الانتخابات بترحيب واسع. وفي قرار اعتُمد بُعيد الانتخابات رحب البرلمان الأوروبي بما أسماه مشاركة جيدة لصرب كوسوفو لم يسبق لها مثيل، واعتبر البرلمان الأوروبي ذلك مؤشرا مشجعا على أن طائفة صرب كوسوفو راغبة في الاضطلاع بمسؤولياتها في مؤسسات كوسوفو.

إننا نؤمن بأن انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر خلقت زخما جديدا في عملية بناء كوسوفو المتعددة الطوائف. كما أن بعثات مراقبة الانتخابات وصفت انتخابات ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر في بياناتها بأنها كانت حرة ونزيهة وديمقراطية. وإن وفد البرلمان الأوروبي المخصص رحب في بيانه بعملية نزع الطابع المركزي الجارية وبما أسماه يوم انتخابات سلميا في كوسوفو. أما بيان رئاسة الاتحاد الأوروبي فقد ''رحب بالسير السلس لانتخابات البلديات'' وكذلك بالمشاركة الواسعة لمختلف الجماعات الطائفية. وكانت ردود الفعل تجاه الانتخابات ايجابية جدا كذلك من الأمين العام للناتو والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي في كوسوفو ومن سفراء شتى الدول المعتمدين في برشتينا وشتى المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية. كما أن الممثل الخاص للأمين العام ''رأى أن التوجه نحو المزيد من المشاركة الحثيثة من جانب طائفة صرب كوسوفو يعتبر خطوة مشجعة نحو المصالحة الطويلة الأمد والاندماج مع المجتمع المحلي''.

وكانت نسبة مشاركة الناخبين في المجتمعات المحلية، التي يشكل الصرب فيها الأغلبية، مرتفعة إذ بلغت ٥٤ في المائة في شتيربتشي، وهي بلدية في جنوب كوسوفو، بينما بلغت نسبة المشاركة في البلديات الجديدة الثلاث غرانشانيتسي وكلوكوت ورانيلّوغ ٢٢ في المائة تقريبا. ونتيجة لذلك لدينا اليوم أربعة رؤساء بلديات صرب منتخبين من حزب التحرر المستقل في أربع بلديات.

التطور الثاني الذي أود أن أنوه به هو البيانات الشفوية أمام محكمة العدل الدولي في الفترة من ١ إلى ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. فوفد جمهورية كوسوفو، برئاسة وزير الخارجية، خاطب المحكمة في ١ كانون الأول/ديسمبر وقدم معلومات مضمونية للمداولات. وبما أن جميع البيانات المدلى بها أمام المحكمة متاحة الآن للجمهور، اسمحوا لي أن أشدد على أن جمهورية كوسوفو التمست من محكمة العدل الدولية أن تستجيب، إن رأت ذلك مناسبا، لطلب بإصدار فتوى، وفقا لقرار الجمعية العامة ٣/٦٣، تفيد بأن إعلان استقلال كوسوفو في ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٨ لا يتناقض مع أي قاعدة من قواعد القانون الدولي المنطبقة. وإننا نضع كامل ثقتنا بمحكمة العدل الدولية.

وكما ذكرتُ في خطابي أمام المحكمة، لا يمكننا ولا يجوز لنا أن ننسى الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والأهوال الأخرى التي ارتكبتها جمهورية صربيا بحق شعب كوسوفو؛ أمور كهذه يجب ألا تحدث مرة أخرى أبدا.

مع ذلك عقدنا نحن الكوسوفيين عزمنا على النظر صوب المستقبل. لقد عقدنا العزم على المثابرة من أجل

السلام والأمن في كوسوفو وفي المنطقة. والآن تأكد أكثر من أي وقت مضى أن المستقبل المشترك لكوسوفو وصربيا كلتيهما – بل ولبلدان البلقان الغربي كافة – يكمن في عضوية الاتحاد الأوروبي في نهاية المطاف، حسبما جاء في تقرير المفوضية الأوروبية الأخير الصادر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

كما أننا نتطلع إلى اليوم الذي سيكون بمقدورنا فيه أن نتبوأ مكاننا كعضو في الأمم المتحدة. وتجسد الالتزامات التي أعربنا عنها في إعلان استقلالنا وفي دستورنا استعدادنا للاضطلاع بالمسؤولية المترتبة على هذه العضوية. ووفقا لذلك، وافقت حكومتي مؤخرا على مشروع قانون لتمكين كوسوفو من تنفيذ الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن، ومن المتوقع أن يعتمد برلمان جمهورية كوسوفو مشروع القانون هذا قريبا.

وتتسم الحالة الأمنية العامة في جمهورية كوسوفو بالهدوء والاستقرار، على الرغم من أن الحالة في الشمال لا تزال تثير القلق. وينبغي أن نبذل جهدا إضافيا ومتواصلا لزيادة تحسين الحالة وإحراز المزيد من التقدم في ذلك الجزء من كوسوفو. ومؤسسات جمهورية كوسوفو وحكومتها تعمل وتتعاون مع بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو لمكافحة الجريمة والفساد، وللحيلولة دون ارتكاب الهياكل الموازية والإجرامية للمزيد من الأعمال التخريبية في الشمال.

وللأسف، فقد استمر التدخل الهدام لحكومة جمهورية صربيا في جمهورية كوسوفو كما شملت دعمها للهياكل الموازية. وشكل تعيين سلطات صربيا مؤخرا لما يسمى بالمدعين العامين والقضاة لدى المحاكم في كوسوفو ضربة قاسية أخرى لنظام المحاكم في كوسوفو. ويبدو أن ذلك يستهدف بشكل واضح تقويض العملية الجارية للتحول إلى اللامركزية وإنشاء بلديات ذات أغلبية صربية. كما يشكل محاولة لعرقلة وتقويض الجهود المشتركة لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون وسلطات كوسوفو بغية استعادة القانون والنظام في جميع أرجاء كوسوفو من خلال إنشاء مؤسسات متعددة الأعراق. إن تدخل صربيا المستمر في بلدي على نحو يزعزع الاستقرار أمر غير مقبول ولا بد أن يتوقف.

وكوسوفو، من جانبها، ستستمر في السعي إلى إيجاد السبل لمواصلة تعزيز وتحسين العلاقات مع جيرانها، بما في ذلك صربيا. ويظل هذا الأمر يمثل إحدى الأولويات الأساسية لحكومتي.

وفي الختام، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، وأعضاء المجلس على إتاحة الفرصة لي للإعراب عن آراء كوسوفو. ونتطلع إلى العمل مع جميع أعضاء المجلس، بل ومع جميع أعضاء الأمم المتحدة، إذ نعزز الأهداف المشتركة المتمثلة في السلام الدولي والاستقرار الإقليمي والتعاون في منطقة غرب البلقان.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السيد حسيني على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

السيد تاكاسو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص زانيير على إحاطته الإعلامية المفيدة للغاية. كما أود أن أرحب ترحيبا حارا برئيس صربيا تاديتش ووزير خارجية كوسوفو حسيني، وأشكرهما على بيانيهما.

بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن تقديري للأمين العام وللسيد زانيير على دورهما الريادي للأمم المتحدة في الميدان. وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، والمنظمات الشريكة مثل بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، وقوة كوسوفو، ومنظمة الأمن والتعاون

في أوروبا كافة تؤيد إقامة كوسوفو متعددة الأعراق وديمقراطية في منطقة غرب البلقان. وتشيد اليابان بإسهامات جميع تلك المنظمات.

ويشجعنا ما جاء في تقرير السيد زانيير بأن الحالة في كوسوفو تتطور عموما في اتجاه إيجابي. ونقدر كثيرا دور الوساطة الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة بين شمال كوسوفو وبريشتينا، وبين بريشتينا وبلغراد أيضا. ولم يتم التوصل بعد إلى اتفاق في مجالات العدالة والجمارك وحماية الإرث الثقافي. ونأمل كثيرا في أن يساعد التعاون بين بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي البلدان على إيجاد اتفاق بين بريشتينا وبلغراد في تلك المجالات.

ونهنئ بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، التي يؤتي إسهامها ثماره في مجالات سيادة القانون والأمن والمصالحة. ونرحب بتعزيز تواجد بعثة الاتحاد الأوروبي مؤخرا في شمال كوسوفو وبالدور الإيجابي الذي يضطلع به الاتحاد في تحقيق الاستقرار في كامل منطقة غرب البلقان.

وقد أجريت الانتخابات البلدية وانتخابات رؤساء البلديات في أجواء سلمية، بمشاركة العديد من الأعراق. وشكلت خطوة هامة بالنسبة لكوسوفو، وجهدا لتعزيز الديمقراطية المتعددة الأعراق وعملية اللامركزية. وفي الوقت ذاته، نتطلع إلى إحراز مزيد من التقدم بشأن المسائل العالقة، لا سيما حماية الأقليات وعودة الأشخاص المشردين داخليا. ونأمل في أن تكشف جميع الأطراف تعاونها بشأن تلك المسائل.

وتدعم اليابان جهود برامج الأمم المتحدة للتعايش السلمي فيما بين الأعراق وتحقيق التنمية في كوسوفو من منظور الأمن البشري. واتباع نهج محوره البشر أمر وجيه على نحو خاص في المقاطعات الشمالية بغية الحد من الشعور بالضعف لدى السكان بغض النظر عن الأعراق.

وفي إطار متابعة المشاورات التي أجريت مؤخرا بشأن الدعم الثنائي لبناء القدرات، ستشرع اليابان في برنامج جديد لدعوة متدربين من كوسوفو إلى اليابان. ونلتزم بدعم تنمية كوسوفو باعتبارها بلدا ينبض بالنشاط وتتعدد فيه الأعراق ويشهد ديمقراطية حقيقية. كما نلتزم بدعم تحقيق الاستقرار في منطقة غرب البلقان ككل. وسنقوم بذلك بتعاون وثيق مع الشركاء الدوليين، لا سيما صربيا وبلدان المنطقة.

السيد ماير هارتنغ (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): أولاً، أود أن أرحب برئيس صربيا، السيد بوريس تاديتش، ووزير خارجية كوسوفو، السيد اسكندر حسيني، وأشكرهما على بيانيهما. كما أود أن أرحب بوزير الخارجية فوك جيريميتش. وعلاوة على ذلك، أود أن أعرب عن بالغ تقديرنا لعمل وقيادة الممثل الخاص للأمين العام، السيد زانيير، ولما تقدمه بعثة الأمم المتحدة من إسهام هام في السلام والاستقرار في كوسوفو. وتؤيد النمسا تماما الجهود المتواصلة لبعثة الأمم المتحدة لتيسير الحوار بين جميع الأطراف سعيا إلى إيجاد حلول عملية، ويسرنا ما سمعنا عن تكثيف العلاقات بين بعثة الأمم المتحدة وسلطات كوسوفو خلال الفترة المشمولة بالتقرير الأخير، بما في ذلك من خلال الاجتماعات التي عقدها الممثل الخاص مع الرئيس سيديو ورئيس الوزراء ثاتشي.

ويشكل إجراء الانتخابات البلدية وانتخابات رؤساء البلديات في أجواء هادئة نسبيا وبدون وقوع حوادث كبرى خطوة هامة إلى الأمام في سبيل توطيد مجتمع ديمقراطي. ونهنئ السلطات الانتخابية في كوسوفو على أخذها لزمام الأمور وعلى ما حظي به ذلك الجهد من تقييم. كما تود

النمسا أن تشيد بالبعثة في كوسوفو التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا على ما تقوم به من عمل بصورة مكثفة وبالتنسيق مع أصحاب المصلحة الدوليين الآخرين بغية دعم ومساعدة اللجنة الانتخابية المركزية واللجنة الفرعية للشكاوى والطعون الانتخابية.

ونرحب بازدياد مشاركة صرب كوسوفو في البلديات التي أنشئت مؤخرا في وسط وجنوب كوسوفو باعتبار ذلك خطوة هامة لإدماج صرب كوسوفو في الهياكل المؤسسية لكوسوفو. غير أن تدني مستوى مشاركة صرف كوسوفو في الانتخابات في شمال كوسوفو، من جهة أخرى، مخيب للآمال. ونناشد سلطات كوسوفو أن تعزز جهودها لإشراك السكان من صرب كوسوفو في مواصلة عملية اللامركزية.

وفي الوقت ذاته، نعتقد أيضاً أنه لا بد من زيادة الجهود من جانب جميع الأطراف، لا سيما بهدف إنشاء نظام قضائي متعدد الأعراق ويباشر عمله بشكل كامل في شمال ميتروفيتشا. ولن نتمكن من كفالة اليقين القانوني للسكان المحليين إلا بالتخلي عن الهياكل الموازية.

بعد انقضاء ما يربو قليلا على العام منذ نشر بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، وهي أكبر بعثة مدنية تابعة للاتحاد الأوروبي، تشيد النمسا بالتقدم المحرز في تعزيز سيادة القانون. ونقدر أيضا التعاون الوثيق بين الجهات الفاعلة الدولية في كوسوفو.

والنمسا تؤيد تماما جهود البعثة الأوروبية لتوطيد وجودها وتنفيذ ولايتها في شمال كوسوفو. ومما يسهم في تعزيز مؤسسات سيادة القانون في قطاع الشرطة والعدالة استمرار رصد إعادة إدماج أكثر من ٣٠٠ ضابط شرطة من صرب كوسوفو وإجراء محاكمات في قضايا جرائم الحرب والجريمة المنظمة والفصل فيها ومكافحة الفساد.

في ١٢ كانون الثاني/يناير، انتهى قضاة المحكمة العليا التابعة للبعثة من آخر القضايا العشرين التي ورثتها المحكمة عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على هذا المستوى ومن المتوقع الانتهاء من القضايا العامة الموروثة على مستوى المحاكم المحلية في آذار/مارس. وفضلا عن ذلك، فإن إنشاء فريق استعراض حقوق الإنسان سيشكل خطوة هامة نحو تعزيز المساءلة في البعثة الأوروبية.

وعلى الرغم من عدم توقف الحوادث العنيفة، فإنه مما يثلج صدورنا الحالة الأمنية الهادئة نسبيا وانخفاض التوترات بين الطوائف. وفي هذا السياق، تؤيد النمسا قرار منظمة حلف شمال الأطلسي بإعادة هيكلة قوة كوسوفو وخفض أعداد القوات في كوسوفو، وهو الأمر الذي سيعزز أيضا المسؤولية المحلية. والنمسا، وهي حاليا أكبر مساهم في قوة كوسوفو من خارج الحلف، مصممة على مواصلة التزامها القوي بالعملية. وفضلا عن ذلك، ستواصل النمسا الإسهام بنحو ٣٠ خبيرا في بعثة الاتحاد الأوروبي.

وتود النمسا أيضا إلقاء الضوء على الإسهامات القيمة لبعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بقيادة السفير آلمهوفر، في دعم تطوير المؤسسات الديمقراطية وكذلك في رصد حقوق الإنسان وحمايتها وتعزيزها. وكما يبين تقرير الأمين العام (S/2010/5) وتقرير منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الذي نشر مؤخرا ويتضمن تقييما لإعمال مؤسسات كوسوفو لحقوق الطوائف، فإن ثمة حاجة إلى بذل مزيد من الجهود، في جملة أمور، في المجالات التالية: حماية الحقوق الثقافية وحماية مواقع التراث الثقافي والديني وتهيئة ظروف أفضل مؤاتية لعودة المشردين داخليا واللاجئين.

اسمحوا لي أن أقول إنني استمعت بعناية شديدة لتعليقات الرئيس تاديتش على حماية الأماكن المقدسة في كوسوفو. والسلطات في بلغراد وبريشتينا تدرك إلى أي مدى

كانت النمسا ولا تزال ملتزمة بحماية الطوائف الدينية والأماكن المقدسة في كوسوفو. وكما يعلم الكثيرون، فإننا تمكننا في الماضي من تيسير إصدار كوسوفو لتشريعات بشأن هذا الموضوع. وفي الواقع فإن أعضاء وفدي صربيا وكوسوفو وممثلي بعثة الأمم المتحدة الجالسين حول هذه الطاولة اليوم شاركوا مشاركة نشطة في هذه الجهود. وبالتالي، من الواضح أننا نؤيد أي مشاركة دولية من شأنها المساعدة في تحسين حماية التراث الثقافي، وعلى الأخص، الأماكن المقدسة للكنيسة الأرثوذكسية الصربية في كوسوفو، بما في ذلك من خلال زيادة الاتحاد الأوروبي لجهوده.

ونؤيد دعوة الأمين العام جميع الأطراف إلى التحلي بروح عملية وبالمرونة بغية إيجاد حلول للمسائل العملية المعلقة، مثل مشاركة كوسوفو في المحافل والآليات الدولية.

وختاما، اسمحوا لي أن أقول مرة أخرى إن النمسا ترحب بالطلب الذي تقدمت به صربيا في الشهر الماضي للانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي. وكما أكدنا في مناسبات عدة، فإننا نرى بوضوح أن مستقبل صربيا وجميع البلدان الأخرى في منطقة غرب البلقان يكمن في الاتحاد الأوروبي.

السيدة فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): نرحب ترحيبا حارا بفخامة السيد بوريس تاديتش، رئيس جمهورية صربيا، ونشكره على بيانه. وأشكر أيضا السيد اسكندر حسيني على ملاحظاته. ونقدر الإحاطة الإعلامية التي قدمها الممثل الخاص للأمين العام، السيد لامبرتو زانيير، ونشيد به للدور الهام الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

إن البرازيل ملتزمة التزاما ثابتا وطويل العهد بالتسوية السلمية للمنازعات. وفي عام ١٩٩٩، كانت البرازيل عضوا منتخبا في مجلس الأمن وصوتت مؤيدة للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وكان الهدف من ذلك القرار توفير إطار قانوني لإيجاد حل تفاوضي للنزاع بشأن مركز كوسوفو. وجرى الإقرار صراحة أيضا بالحاجة إلى احترام سيادة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية السابقة وسلامتها الإقليمية. وما زال القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) ساريا، ومن ثم، فإنه لا يزال البارامتر الرئيسي لتوجيه وجود الأمم المتحدة في كوسوفو.

وقد عبرت البرازيل عن ذلك الموقف في جلسات الاستماع العلنية التي عقدتها محكمة العدل الدولية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ في إطار الإجراءات ذات الصلة بالفتوى بشأن إعلان الاستقلال الأحادي من جانب مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في كوسوفو.

ومجلس الأمن إذ يبقي المسألة قيد نظره، فإن فتوى المحكمة، المحتمل صدورها في وقت لاحق من هذا العام، ستكون عنصرا حاسما ينبغي وضعه في الحسبان. وإلى أن تصدر الفتوى، ينبغي لبعثة الأمم المتحدة مواصلة الاضطلاع بدورها البناء في تشجيع التعامل بين بريشتينا وبلغراد. ونتوقع أن يتعاون الطرفان تماما مع البعثة. والنجاح في هذا المجال سيكون في مصلحة الجميع.

وكما أكد الأمين العام، لا تزال الحالة الأمنية العامة في كوسوفو هادئة نسبيا. ويرجع ذلك إلى ضبط النفس الذي تبديه الأطراف والسكان، وهو أمر يستحق الإشادة. وقد تعزز الاستقرار أكثر أيضا بفضل نشر بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو. وينبغي أن تواصل البعثة العمل في إطار السلطة العامة للأمم المتحدة وفي حدود إطارها المحايد إزاء مسألة المركز لتحافظ بذلك على سلامة القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

ومن الأمور الإيجابية أيضا تلك المؤشرات على احتمال تحسن التعاون بين بعثة الأمم المتحدة وسلطات

كوسوفو. غير أنه مما يثير القلق إجراء انتخابات بلدية لم تدع إليها البعثة في كوسوفو في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر. فبموجب القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، يشكل إجراء الانتخابات إحدى المسؤوليات الرئيسية للوجود المدني الدولي في كوسوفو. وعلى نفس المنوال، السياق، أجرت صربيا انتخابات فرعية في البلدية التي تقع في أقصى شمال كوسوفو في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر. ولم تشارك بعثة الأمم المتحدة في الإعداد لهذه الانتخابات التي لم يدع إليها الممثل الخاص للأمين العام.

نشاطر الأمين العام شعوره بخيبة الأمل إزاء عدم إحراز تقدم ملموس في تنفيذ الترتيبات العملية بخصوص حماية التراث الثقافي. وسيكون إحراز تقدم بشأن هذه المسألة ذا أهمية باعتباره بادرة حسن نية مطلوبة بشدة، يمكن أن تضرب، بدورها، مثالا جيدا يُحتذى في المفاوضات التي تنطوي على قدر أكبر من الحساسية السياسية.

نلاحظ القلق الذي أعرب عنه الرئيس تاديتش إزاء احتمال اتخاذ إجراءات أحادية في شمال كوسوفو.

لا يوجد بديل مقبول عن الحوار والمفاوضات عندما تثور خلافات. ونحث الأطراف على استئناف الجهود للتوصل إلى حل متفق عليه. وفي غضون ذلك، فإن من واجب تلك الأطراف كفالة أن تظل الحالة السياسية والأمنية على أرض الواقع مستقرة وأن تتمتع جميع طوائف الأقليات بالحماية الكاملة من التهديدات أو أعمال التخويف والمضايقة.

السيد إيسوزي – نغوندیت (غابون) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أرحب بحرارة بوجود فخامة الرئيس بوريس تاديتش، رئيس جمهورية صربيا، وهو بلد يرتبط بعلاقات ممتازة مع بلدي. وأرحب أيضا بالسيد اسكندر حسيني وأشكره على كلماته الطيبة بخصوص انتخاب بلدي لعضوية مجلس الأمن. وأود أيضا أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد لامبرتو زانيير، على عرضه لتقرير الأمين العام (S/2010/5) المؤرخ ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وقد قُدم التقرير إلينا بموجب القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

قرأ وفد بلدي بعناية شديدة تقرير الأمين العام عن الأنشطة التي نفذتها بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو والمنظمات الدولية العاملة على الأرض، وكذلك عن التطورات في الحالة الإجمالية في المنطقة. ونشيد على النحو الواجب بإسهام البعثة الهام في تعزيز التعاون والمصالحة وفي الحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة.

ولذلك، نؤيد إبقاء البعثة في كوسوفو ريثما تُحل القضية سلميا عن طريق الحوار والتفاوض. ووفدي يؤيد خطة الأمين العام لكوسوفو المكونة من ست نقاط لأننا نرى أن نهجها البنّاء سيكون عظيم القيمة للطرفين. كما نرحب باشتراك الاتحاد الأوروبي في هذه العملية من خلال بعثته لسيادة القانون في كوسوفو وحلف شمال الأطلسي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وقوة كوسوفو.

أما بالنسبة لمركز كوسوفو، فإن غابون تقدر احترام القواعد الدولية في أي عملية تفضي إلى تقرير المصير، ومن ثم ترفض أي إعلان استقلال من جانب واحد. وفي هذا الصدد، يترقب بلدي فتوى محكمة العدل الدولية التي طلبتها الجمعية العامة في قرارها ٣/٦٣ بشأن ما إذا كان إعلان استقلال كوسوفو من جانب واحد متفقا مع القانون الدولي.

السيد آرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد بوريس تاديش، رئيس جمهورية صربيا، والسيد اسكندر حسيني، وزير الخارجية في جمهورية كوسوفو، على حضورهما وعلى بيانيهما. وأرحب بعمل الممثل الخاص للأمين العام لامبرتو زانيير، الذي نفذ بصورة فعالة وعملية

إعادة تشكيل التواجد الدولي الذي قرره الأمين العام بدعم من مجلس الأمن.

ويلاحظ الأمين العام، في تقريره الأخير (S/2010/5) التقدم المحرز في كوسوفو في الأشهر الأخيرة، ولا سيما انخفاض أعمال العنف. وبعد قرابة عامين منذ أعلنت جمهورية كوسوفو الاستقلال، أضحى الوضع هناك اليوم مشجعا. نزع فتيل التوترات وتفهمت كل الأطراف أن سكان كوسوفو، بغض النظر عن الطوائف التي ينتمون إليها، يريدون أولا وأخيرا العيش في سلام وأن يكون لأطفالهم مستقبل مزدهر قدر الإمكان. هذا هو مصدر انشغالهم الرئيسي والطبيعي جدا.

أرحب باشتراك الاتحاد الأوروبي، الذي تقوم بعثته المعنية بسيادة القانون بعمل رائع لتوطيد مؤسسات كوسوفو وكفالة التنفيذ الكامل لالتزاماتها بسيادة القانون. وحيث أن البعثة الأوروبية توطدت أركانها، يبدو من المستصوب مواصلة السعي إلى تقليص بعثة الأمم المتحدة إزاء تواجد بعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون وأنشطتها.

تعمل بعثة الاتحاد الأوروبي لمصلحة كل السكان وكل الطوائف في كوسوفو. وفي هذا الصدد، نرحب بالتعاون التقني للبعثة مع سلطات جيران كوسوفو، بما في ذلك تعاون الشرطة مع صربيا. ونعول على جمهورية صربيا في مواصلة تعاونها مع البعثة، ولا سيما، بغية تمكين العدالة من أن تسود في شمال كوسوفو.

وتدعو فرنسا سلطات الصرب وكوسوفو للارتقاء إلى مستوى توقعات مواطنيهما بتكريس طاقاتها وقدراتها للمشاكل الحقيقية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والبنية التحتية والحوار والسلام. نحن مقتنعون بأن صربيا ستبقي على موقفها المسؤول وتتبنى موقفا بنّاء إزاء كوسوفو. وفي هذا الصدد، ترحب فرنسا بعامل جديد برز منذ جلسة المجلس الأخيرة بشأن هذه المسألة. قدمت صربيا طلب ترشيحها لعضوية الاتحاد الأوروبي في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، مؤكدة توجها استراتيجيا نرحب به وينبغي لها أن تترجمه إلى أفعال.

ويجب أن تركز كوسوفو، من جانبها، على أولوياتها الرئيسية وأن تواصل المضي قدما في التزاماتها بسيادة القانون والحكم الرشيد وحقوق الإنسان. واللامركزية أولوية رئيسية لكوسوفو، وهي مفتاح نجاحها في إقامة مجتمع متعدد الأعراق. وتحقيقا لهذه الغاية، نرى أن الانتخابات المحلية في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، التي نظمتها سلطات كوسوفو، تبين التقدم المشجع الذي تحقق. لا أحد يستطيع الاعتراض على هذه الممارسة الديمقراطية.

إن الخلافات ستبقى بين صربيا وكوسوفو. والأهم هو أن يتشاطر البلدان نفس الاهتمام بصون الاستقرار الإقليمي، وهو ما سيتطلب ضبط النفس بغية عدم إثارة العواطف في وقت يتطلع الناس إلى السلام. والتناقض بين الخطاب الحماسي للبعض وهدوء الناخبين شهادة على هذا. وسيواصل الاتحاد الأوروبي التزامه بكفالة مستقبل مستقر ومزدهر لغرب البلقان برمته وبتوفير مستقبل مشترك للصرب ولسكان كوسوفو والمنطقة بأسرها.

السيد أبكان (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب ترحيبا حارا برئيس صربيا، السيد بوريس تاديتش، ووزير خارجية صربيا، السيد جيريميتش، ووزير خارجية كوسوفو، السيد اسكندر حسيني. ويسرنا رؤيتهم معنا اليوم.

كما أود أن أشكر الأمين العام على تقريره (S/2010/5) والسيد زانيير على إحاطته الإعلامية الوافية وقيادته لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. واسمحوا لي أن أؤكد مرة أخرى إشادتنا بعمل البعثة. ونحن

واثقون أنها، في مرحلة إعادة تشكيلها، ستواصل تقديم مساعدة قيّمة.

كما نرحب بتوسيع دور ومهام بعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون في كوسوفو وندعم ذلك. ونبقى ملتزمون بمواصلة مساهماتنا في كل من بعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون وقوة كوسوفو وفقا للاحتياجات والمتطلبات على الأرض. ويسعدنا أن نرى تزايد تعزيز العلاقة الايجابية بين بعثة الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون. وسيعزز المزيد من التعاون والتنسيق الفعال بينهما، وأيضا مع قوة كوسوفو جهودهم لتحقيق الغايات المرجوة، وفي الوقت نفسه سيمكّن كل بعثة من التركيز على الولاية المنوطة بها.

يوضح تقرير الأمين العام أن كوسوفو حققت تقدما ملموسا في عدد من المجالات، مثل اللامركزية وسيادة القانون، وأنها تتخذ خطوات لإحراز مزيد من التقدم في مجالات أخرى، مثل العودة والإرث الثقافي والديني، حيث يبدو أن مشاكل معينة لا تزال باقية. وندعو كل الأطراف المعنية ألا تدخر وسعا لتحقيق نتائج مرضية. ومن المشجع أيضا أن نلاحظ أن كلا من بلغراد وبريشتينا يتعاون بشكل عملي في حل القضايا العالقة في ما يتعلق ببعض الترتيبات العملية. ونأمل أن يبذل الجانبان مزيدا من الجهود للتوصل إلى اتفاقات.

ويسرنا أيضا أن سلطات كوسوفو تفي بالتزاماتها بتقوية مؤسساتها وقدراتها الديمقراطية. وفي هذا الصدد، وأيضا في إطار مساعي تحقيق اللامركزية، كانت الانتخابات البلدية التي عُقدت في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر علامة بارزة مهمة. ولذلك، نرحب بكون أن الانتخابات جرت في مناخ هادئ وسلمي وبما يتماشى مع المعايير الدولية.

ومن المشجع أنه كانت هناك مشاركة أكبر من صرب كوسوفو في الانتخابات مقارنة بعامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٧، ولا سيما أن العُمَد الذين انتُخبوا في بعض البلديات التي شُكلت مؤخرا من صرب كوسوفو. ومن المهم أن تمارس كل طوائف كوسوفو حقوقها الديمقراطية بنشاط وتؤدي واجباتها لكفالة تمثيلها الفعال والقانوني في هياكل الدولة والهياكل البلدية. وفي هذا السياق، فإن تدني مشاركة الصرب للغاية في الجزء الشمالي من كوسوفو والوضع الهش هناك عموما أمر ما زال يبعث على القلق. وينبغي أن ننطلق جميعا من إدراك أن مستقبل الصرب في الشمال مرتبط بمستقبل كوسوفو، وأن نمتنع عن اتخاذ إجراءات تلقي بأعباء لا مبرر لها في حياتهم.

ويصادف الشهر المقبل مرور عامين على إعلان استقلال كوسوفو. ونحن اعترفنا بكوسوفو لأننا نرى أن الحالة لم تعد مستدامة وأن استقلال كوسوفو سيسهم في نهاية المطاف في تحقيق السلام الدائم، والاستقرار والازدهار في المنطقة. ونرى أن كون ٦٥ بلدا اعترفت بكوسوفو أسهم في إحلال السلام والاستقرار الإقليميين.

وفي الواقع، منذ إعلان استقلال كوسوفو ظلت الحالة في المنطقة تنعم بالهدوء والسلام إلى حد كبير، مما مكن جميع الأطراف المعنية من التركيز على المسائل الهامة المدرجة في جداول أعمالها، وبما يحقق مصلحة جميع شعوبها وطوائفها. وانضمت كوسوفو إلى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وأبدت عزمها على أن تصبح عضوا كاملا ومسؤولا في المجتمع الدولي. ومشاركة كوسوفو، لا سيما في آليات التعاون الإقليمية، أمر هام. ولذلك نحن نتفق مع ملاحظة الأمين العام التي مفادها أنه بتنحية الاعتبارات المتعلقة بالوضع القانوني جانبا، فإن بلغراد وبريشتينا يبديان المرونة من أجل التمكن من تمثيل كوسوفو في الآليات الإقليمية والدولية الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والديمقراطية والاستقرار الطويل الأجل للمنطقة.

وفي الوقت نفسه، فإن وجود صربيا الديمقراطية والمزدهرة أمر حيوي في البلقان. وعلى المجتمع الدولي أن يواصل تشجيع ودعم صربيا في جهودها للاندماج في الهياكل الأوروبية والأوروبية – الأطلسية. في ذلك السياق، نرحب بتطور العلاقات بين صربيا والاتحاد الأوروبي وندعم هذه العلاقات. وتركيا، من جانبها، تشعر بالسرور لتمتعها بعلاقات وثيقة وتعاونية مع صربيا، ونحن مصممون على المضي قدما بهذه العلاقات، لمنفعة كلا بلدينا ولمنفعة المنطقة بأسرها.

السير مارك ليال غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشارك زملائي في مجلس الأمن الترحيب بوجود الرئيس الصربي، السيد بوريس تاديتش، في قاعة المجلس اليوم، بالترافق مع الممثل الخاص للأمين العام، السيد لامبرتو زانيير. وأود أن أعرب عن شكرنا للأمين العام على تقريره الشامل عن التطورات التي حصلت مؤخرا في كوسوفو (S/2010/5) وأن أشيد بالأعمال الهامة التي تضطلع بها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في تعزيز الاستقرار والمصالحة في كوسوفو. كما أود أن أشكر السيد زانيير شخصيا على مواصلة قيادته وأعماله الجدية.

إن أحدث تقرير للأمين العام يبين أنه بالرغم من استمرار التحديات، يتم إحراز تقدم هام في كوسوفو. ونحن نرحب على وجه الخصوص بالحقيقة الواردة في تقييم الأمين العام التي مفادها أن العنف ضد الأقليات والصراع بين الطوائف العرقية قد انخفضا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وموافقة كوسوفو مؤخرا على ترسيم الحدود مع مقدونيا تبشر بالخير للعلاقات الإقليمية والاستقرار.

ونرحب بالتعاون المستمر القائم بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي بشأن كوسوفو. وشهدت هذه الفترة نجاح الاتحاد الأوروبي في تعزيز دوره بوصفه المنظمة الدولية الرئيسية التي تدعم تطوير سيادة القانون ومعايير الإدارة في كوسوفو. ومستقبل كوسوفو، شأنها شأن المنطقة الواسعة، يكمن في تحقيق تكامل أوروبي أوثق.

ونحن نرحب بتحسين العلاقات بين بعثة الأمم المتحدة وحكومة كوسوفو. وذلك التعاون يفيد جميع مواطني كوسوفو وهو غير مرتبط بمسألة الوضع القانوني لكوسوفو. وبالرغم من ذلك، من الأهمية بمكان إبقاء موارد بعثة الأمم المتحدة قيد استعراض وثيق وكفالة أن تتناسب هذه الموارد مع حجم مسؤوليات البعثة.

إن نجاح الانتخابات المحلية التي أجريت في تشرين الثاني/نوفمبر وشملت جميع طوائف كوسوفو أظهر أهمية اللامركزية لشعب كوسوفو، ورغبة في تولي المزيد من السيطرة المباشرة على مستقبلهم. ونحن نشيد بحكومة كوسوفو على التزامها باللامركزية، وهي أمر أساسي لتحقيق الإدارة المحلية الفعالة وزيادة استقرار مجتمع متعدد الأعراق.

ونهيب بحكومة كوسوفو وبالسلطات المحلية اتخاذ الخطوات اللازمة لزيادة إعمال حقوق الأقليات في جميع أنحاء كوسوفو، وبخاصة في البلديات التي لا زال يتعين عليها إجراء انتخابات. وعلى صرب كوسوفو، وأصدقائهم في المجتمع الدولي، أن يعترفوا بالفوائد العملية للامركزية، لا سيما التمثيل المحلي، الذي يوفر التمويل والتسهيلات لمنفعة جميع الطوائف.

وبغية تدعيم التقدم الذي أحرز مؤخرا، على كوسوفو الآن العمل على تحسين المعايير في الإدارة وسيادة القانون. ولا بد من التصدي للتحديات الجدية في مجالي حقوق الإنسان واستقلال القضاء – التي أبرزت في أحدث تقرير للأمين العام وفي التقرير المرحلي للاتحاد الأوروبي على السواء. ويقدم المنظور الأوروبي لكوسوفو، تمشيا مع منظور

جيرانها، حوافز واضحة لإجراء المزيد من الإصلاح. وعلى كوسوفو، بدعم المجتمع الدولي، أن تسعى بجدية لمضاهاة التقدم الذي أحرزته صوب الاندماج في الاتحاد الأوروبي بالتقدم الذي يحرزه جيرانها. وذلك أمر رئيسي لتحقيق الاستقرار الإقليمي.

وبالقدر نفسه، نرحب بتقديم صربيا طلبا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. ونحن نشجع صربيا على تسخير مواردها الكاملة لإحراز تقدم على ذلك الطريق. ولن يشكل استمرار الاختلاف بشأن المسائل المتعلقة بمركز كوسوفو سوى صرفا للأنظار عن بلوغ ذلك الهدف الاستراتيجي الهام.

إننا نؤيد بقوة دعوة الأمين العام صربيا وكوسوفو على السواء إلى تنحية المسائل المتعلقة بالوضع القانوني جانبا والسعي لإقامة المزيد من التعاون العملي، من أجل منفعة جميع الطوائف، بشأن مجموعة واسعة من المسائل مثل التراث الثقافي والطاقة والجمارك والعدالة. ويشكل التعاون البناء مع بعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون في كوسوفو جزءا أساسيا من ذلك. فعلى سبيل المثال، ما فتئ هناك تسييس ضار لإمداد الكهرباء في كوسوفو، وبخاصة في الشمال، وينبغي أن تذهب الأموال إلى الجهة التي توفر إمداد الكهرباء أيا كانت هذه الجهة. ولا يوجد أي داع لأي سياسة في ذلك الأمر.

لقد اعترف بكوسوفو عدد متزايد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة – وصل الآن إلى ٦٥ دولة. وذلك يظهر ثقة المجتمع الدولي المتزايدة بدولة كوسوفو. وأحرزت كوسوفو تقدما لا رجعة فيه منذ إعلان استقلالها، وهي آخذة في أن تصبح دولة مستقلة ولديها مقومات البقاء مع تأييد واسع من الاتحاد الأوروبي لاندماجها فيه. وسيكون من الأهمية بمكان، بعد فتوى محكمة العدل الدولية، أن تركز كوسوفو وصربيا على إحراز تقدم صوب تحقيق المصالحة والاستقرار الإقليمي. ونحن ندعو الجانبين إلى المشاركة بمرونة وبشكل بناء لمنفعة مواطني إقليم كوسوفو بأكمله.

ولا تزال المملكة المتحدة ملتزمة بالعمل مع كوسوفو وصربيا والمجتمع الدولي الواسع في تعزيز الاستقرار والمصالحة والتعاون الإقليمي وإحراز التقدم الاقتصادي، بحيث تتمكن كوسوفو من المضي قدما صوب منظور الاتحاد الأوروبي بالتوازي مع جيرانها.

السيد باربالیتش (البوسنة والهرسك) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن وفد البوسنة والهرسك، أود أن أعرب عن تقديرنا للأمين العام على تقريره الشامل (S/2010/5) عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. كما أود أن أشكر السيد لامبرتو زانيير، الممثل الخاص للأمين العام على عرضه للتقرير. ونرحب في جلسة اليوم بمشاركة رئيس صربيا، السيد بوريس تاديتش، فضلا عن السيد اسكندر حسيني.

ونلاحظ مع شعور بالتقدير أن بعثة الأمم المتحدة، التي تعمل في إطار قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، تواصل بنجاح تنفيذ هدفها الاستراتيجي: وهو تعزيز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان في كوسوفو. وعلى وجه الخصوص نرحب ونشيد بجهود بعثة الأمم المتحدة الرامية إلى تشجيع عملية المصالحة وتيسير الحوار والتعاون الإقليميين، فضلا عن تركيز البعثة على الوساطة بين الطوائف ودعمها لطوائف الأقليات.

وفي ذلك الصدد، نحن نرى أن الجهود الرامية إلى تشجيع الحوار بين الطوائف وبناء الثقة فيما بين الأطراف تتسم بأهمية خاصة في مجال العودات.

ومثلما ذكر الأمين العام في تقريره، إن عدد العائدين لا يزال متدنياً جداً. ولئن كنا نشدد على أهمية العودة، نود

أن نشجع على زيادة عدد الزيارات التي تتيح الفرصة أمام المشردين لتفقد ممتلكاتهم، ولإجراء تقييم مباشر للظروف السائدة في المجتمعات المحلية المتلقية.

علاوة على ذلك، وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، فإن دور بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أنشطة لجنة تنفيذ أعمال التعمير، وبالتعاون الوثيق مع مجلس أوروبا والمفوضية الأوروبية، كان دوراً كبيراً. وتهدف تلك الجهود إلى كفالة مشاركة أصحاب المصلحة الرئيسيين في عملية إعادة إعمار المواقع الأثرية الثقافية والدينية في كوسوفو. وتنوه البوسنة والهرسك بتلك الجهود الرامية إلى إعادة بناء التراث الثقافي. وأحطنا علماً كذلك بأنه في الانتخابات البلدية وانتخابات رؤساء البلديات التي جرت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تقع أحداث كبرى خلالها، حسبما يذكر الأمين العام في تقريره.

وتعتقد البوسنة والهرسك أن تعزيز سيادة القانون في كوسوفو له أهمية كبرى. وفي ذلك السياق، أحطنا علماً بأن العلاقة الإيجابية بين بعثة الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، التي يتصف موقفها بالحياد ضمن إطار الأمم المتحدة، ظلت تتعزز خلال الفترة المشمولة بالتقرير على ما ذكر الأمين العام في تقريره. ونحن نؤيد أيضاً الممارسة القائمة المتمثلة بالتعاون والتنسيق في ما بين بعثة الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة حلف شمال الأطلسي الموجودة من خلال جنود القوة الأمنية الدولية في كوسوفو، ونأمل لهذه الممارسة أن تتواصل.

في الختام، تود البوسنة والهرسك أن تؤكد من جديد على أن الاستقرار والأمن في كوسوفو مهمان لتحقيق السلام والازدهار الدائمين في منطقتنا. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تأدية دوره الهام في دعم طموحات بلدان المنطقة صوب اندماجها في الهياكل الأوروبية والأوروبية – الأطلسية على التوالي. وفي الوقت نفسه، نعتقد أن بلدان المنطقة ينبغي أن تواصل تعاونها مع المجتمع الدولي بغية تحقيق هذه الأهداف. وأخيراً، إن تعزيز العلاقات الطيبة والتعاون مع البلدان المجاورة ذو أهمية بالغة للبوسنة والهرسك.

السيد هيلر (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أولاً، أود أن أرحب بالسيد بوريس تاديتش، رئيس جمهورية صربيا، وأن أشكره على بيانه. وأود أيضاً أن أشكر السيد لامبرتو زانيير، الممثل الخاص للأمين العام في كوسوفو، على إحاطته الإعلامية، والسيد حسيني على بيانه.

تتابع المكسيك عن كثب عملية تكييف ولاية بعثة الأمم المتحدة مع الظروف القائمة على الأرض، ونرحب بحقيقة تعزيز التعاون وتبادل المعلومات مع بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، في سياق الحياد المنصوص عليه في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ويسعدنا كذلك أن العلاقات بين بعثة الأمم المتحدة والأطراف قد تحسنت في الأشهر الأخيرة، مما يترك أثراً إيجابياً على التعاون وتسوية الأمور ذات الاهتمام المشترك.

وفقاً للقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان وقانون اللاجئين، على الأطراف تهيئة الظروف المفضية إلى العودة الآمنة والطوعية وغير التمييزية للمشردين، واتخاذ التدابير لتيسير تلك العودة. ويشعر وفدي بالقلق إزاء انعدام وجود هذه الظروف لعودة المشردين واللاجئين إلى ديارهم. وعلى الرغم من أن الحالة الأمنية في كوسوفو ظلت مستقرة، ثمة عوامل، من قبيل التمييز والتوترات بين الأعراق وعدم وجود فرص إنمائية، تشكل بعضاً من المعوقات الكبرى أمام كفالة العودة المستدامة في المنطقة.

وبالرغم من التحسن الطفيف في عدد الناس الذين قرروا طوعاً الرجوع إلى مجتمعاتهم الأصلية، يتضح أن الكثير

لا يزال يتعين القيام به في هذا المجال. وفي ذلك الصدد، نشجع بعثة الأمم المتحدة، إلى جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، على الاستمرار في دعم السلطات المحلية لتعزيز برامج التنمية المجتمعية الرامية إلى تولي إعادة الإعمار، وخلق الوظائف، والحصول على الخدمات، والأمن، وتحديد الاستراتيجيات لتعزيز الحوار والمصالحة في ما بين مختلف الطوائف. علاوة على ذلك، نشجع الأطراف على إنشاء آلية، بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة، لحماية التراث الثقافي، واتخاذ التدابير الضرورية لوقف الهجمات على المواقع التاريخية الهامة، والحفاظ على التراث الثقافي لشعوب المنطقة.

ولا يزال تعزيز سيادة القانون مسألة تتطلب اهتماما على سبيل الأولوية. ونحن نشجع بعثة الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأوروبي على عدم ادخار أي جهد لبناء قدرات السلطات المحلية في سبيل إعمال العدالة، ومكافحة الإفلات من العقاب، وتوطيد احترام حقوق الإنسان. والحملة القائمة لإقرار قانون مكافحة التمييز في كوسوفو تبدو لنا حسنة التوقيت تماماً، ونرحب بقرار تعزيز عمل بعثة الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان مع إنشاء لجنة استشارية.

وبالنسبة إلى مسألة إعلان كوسوفو الاستقلال من طرف واحد وما إذا كان ذلك يتوافق مع القانون الدولي، تود المكسيك أن تؤكد من جديد على موقفها القاضي بإحالة المسألة إلى محكمة العدل الدولية للنظر فيها، كونها أعلى هيئة قضائية لحل النزاعات الناجمة عن تفسير القانون الدولي. وإلى أن تصدر المحكمة قرارها، فإن مبدأ احترام السيادة والسلامة الإقليمية لجميع الدول الأعضاء وفقاً لميثاق الأمم المتحدة يظل قائماً في هذه الحالة.

إن المكسيك ما فتئت تاريخياً تؤيد بحزم وثبات مبادئ العدالة والقانون الدولي الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، وعمل محكمة العدل الدولية. وفي ذلك الصدد، أبلغتنا المحكمة بأنه في ١١ كانون الأول/ديسمبر، أنجزت تلك الهيئة جلسات الاستماع العلنية حول طلب الجمعية العامة فتوى قانونية بشأن قانونية إعلان كوسوفو الاستقلال من طرف واحد (القرار ٣/٦٣)، وأعلنت استعدادها للبدء بإجراء المداولات. ونحن ننتظر بشوق قرار المحكمة الذي سنحترمه.

السيد موغويا (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ مرحّباً بفخامة السيد بوريس تاديتش، رئيس جمهورية صربيا، وأن أشكره على بيانه. وأشكر الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، السيد لامبرتو زانيير، على إحاطته الإعلامية عن الحالة في كوسوفو. وأشكر أيضاً السيد اسكندر حسيني على بيانه.

إننا نرحب بالجهود المتواصلة لبعثة الأمم المتحدة في سبيل تعزيز الأمن والاستقرار في كوسوفو وفي المنطقة. ونشيد بالبعثة على عملها في دعم طوائف الأقليات، وتشجيع المصالحة، وتيسير الحوار والتعاون الإقليمي. ونناشد بعثة الأمم المتحدة زيادة التركيز على تعزيز الأمن والاستقرار في كوسوفو وفي منطقة البلقان، عن طريق تيسير التعاون العملي في ما بين الطوائف، فضلاً عن السلطات في بريستينا وبلغراد.

ويشعر وفدي بالتشجيع إزاء أن الحالة الأمنية عموماً في كوسوفو خلال الفترة المشمولة بالتقرير كانت هادئة نسبياً. بيد أن الهشاشة كامنة فيها مثلما دللت عليه أحداث العنف العرقية التي وقعت في ضواحي ميتروفيتشا الشمالية، بما في ذلك الهجمات التي تعرضت لها قوافل بعثة الاتحاد الأوروبي والتخريب الذي طال مركبات بعثة الأمم المتحدة. ونهيب بكل الأطراف التحلي بضبط النفس والاحترام المتبادل والتسامح للعيش في وئام معا من أجل السلام.

ونشيد بالتعاون بين بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو. وفيما يتعلق بتبادل المعلومات والتنسيق بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك، ندعو إلى تعزيز التعاون في جميع القطاعات. ويسرنا أن نلاحظ أن بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو لا تزال تعمل تحت قيادة السلطة العامة للأمم المتحدة وفي حدود إطار موقف الحياد المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). ونرحب أيضا بالدور التكميلي الذي قام به أفراد قوة كوسوفو للحفاظ على بيئة آمنه بشكل عام في جميع مواقع التراث الثقافي.

ونحيي الجهود التي تقوم بها بعثة الأمم المتحدة بالتنسيق مع بعثة الاتحاد الأوروبي وقوة كوسوفو لمواصلة تشجيع الطرفين على إيجاد حل سلمي مستدام. ونشيد أيضا بتنسيق وتعاون البعثة مع الجهات الفاعلة الدولية ذات الصلة وجهودها في الاشتراك مع قادة المجتمع لتناول الاحتياجات الماسة من الخدمات الاجتماعية، وخاصة في المخيمات المخصصة للأشخاص المشردين داخليا.

وبالنظر إلى أهمية التعاون الإقليمي من أجل التنمية والاستقرار، من الحيوي أن تواصل البعثة تيسير انخراط كوسوفو في المحافل الدولية والإقليمية كما نص عليه قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). مرة أخرى، نشيد بالممثل الخاص للأمين العام زانيير وموظفي البعثة على خدمتهم المتفانية.

السيدة اوغوو (نيجيريا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم يا سيادة الرئيس على المبادرة لعقد هذه الجلسة الهامة. وأريد أن أنضم للذين أعربوا عن ترحيبهم الحار بفخامة السيد بوريس تاديتش، رئيس صربيا وبمعالي السيد اسكندر حسيني، وزير خارجية كوسوفو. أشكرهما على اقتسام وجهات نظرهما معنا. أشكر أيضا السيد لامبرتو زانيير، الممثل الخاص للأمين العام، على بيانه في سياق تقرير الأمين العام عن الحالة في كوسوفو (S/2010/5).

وترحب نيجيريا بالتقرير وتقدر التقدم المحرز في كوسوفو خلال الفترة المشمولة في التقرير. ونلاحظ بشكل خاص أن الحالة الأمنية في الإقليم لا تزال هادئة على الرغم من وجود جيوب من الهجمات، فقد انخفضت الحوادث ضد الأقليات. ونلاحظ أيضا الجهود التي تُبذل من أجل التقيد بالمعايير الديمقراطية خلال فترة انتخابات البلديات في كوسوفو.

ونقدر العلاقة بين بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وسلطات كوسوفو وزيادة المشاركة بين البعثة وبلغراد. ونقدر أيضا العلاقة الإيجابية بين بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو التي تعمل في إطار الموقف الحيادي للأمم المتحدة. وأن ما تقوم به البعثة من جهود دؤوبة لتوطيد العلاقات الودية مع جميع العناصر الرئيسية داخل المنطقة جدير بالتشجيع والدعم.

على الرغم من تلك المنجزات، نتقاسم قلق الأمين العام إزاء عدم إحراز تقدم في تنفيذ الترتيبات العملية في المجالات الصعبة المتمثلة في العدالة والسلام والعادات والتراث الثقافي. ونحض جميع الأطراف على تكثيف الاشتراك بشأن تلك المسائل، وبخاصة بشأن المناقشات التي تفضي إلى آلية من أجل التوصل إلى اتفاق ثقافي دائم. كذلك فإن اقتراح الأمين العام بتعيين ميسر للمضي قدما بجدول الأعمال جدير بزيادة البحث.

ونرحب بالتطور الإيجابي بشأن عودة ألبان كوسوفو إلى الجزء الشمالي من ميتروفيتشا والمشاركة البناءة بين بعثة الأمم المتحدة وبلدية ميتروفيتشا لتناول المسائل المعلقة. ونحض البعثة على مواصلة أنشطتها المتعلقة بالاتصال الجماهيري في ذلك الصدد.

على الرغم من أن كوسوفو لا تزال تتسم بالهدوء، ما برحت الحالة هشة. ولا تزال ترد تقارير عن شن هجمات منفصلة على الأقليات. وينبغي استدامة وتعزيز التدابير الراهنة لمعالجة ذلك الشاغل. ونناشد صرب كوسوفو وألبان كوسوفو على نبذ العنف في المجتمعات الشمالية، تماما مثلما ندين العنف ضد موظفي بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وببعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو ذات المركز المحايد وموارد البعثتين.

ونشيد ببعثة الأمم المتحدة لما حددته من أولويات واتباع تلك الأولويات. ونقدر جهود الممثل الخاص وفريقه لتعزيز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان في كوسوفو وفي المنطقة بأسرها. أما المشاركات الدؤوبة لبعثة الأمم المتحدة مع الأطراف، فينبغي أن توجه نحو التوصل إلى اتفاق في المجالات الصعبة المتمثلة في العدالة والسلم والتراث الثقافي.

وتعتقد نيجيريا أنه ينبغي استخدام الحوار على النحو الأمثل وفي جميع الأوقات. ونؤيد جميع جهود السلام الرامية إلى التوصل إلى تسوية شاملة للقضايا في المنطقة، ونناشد جميع الأطراف تشكيل جبهة موحدة من خلال المرونة والروح التوفيقية لحل المسائل المتنازع عليها.

السيدة ديكارلو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن ابدأ كلمتي بالترحيب بالرئيس تاديتش، رئيس صربيا ووزير خارجية كوسوفو، اسكندر حسيني في المجلس اليوم وأشكرهما على تعليقاتهما. أود أيضا أن أرحب بالممثل الخاص زانيير وأشكره على إحاطته الإعلامية وخدمته في كوسوفو.

لقد انقضت سنتان تقريبا منذ أن أصبحت كوسوفو بلدا مستقلا. وحققت كوسوفو بالفعل تقدما هائلا في توطيد دعائم ديمقراطيتها والنهوض بالمصالحة والقيام بدور بناء في التعاون الاقتصادي الإقليمي والدولي. وكما يلاحظ الآخرون، هناك ٦٥ بلدا اعترفت بكوسوفو بوصفها دولة مستقلة ذات سيادة. ونشيد بشعب كوسوفو على ما أظهره من التزام وما اتخذه من إجراءات محددة لتنفيذ خطة اهتيساري، والقيام بدور مسؤول بوصفه جارا إقليميا وعضوا في المجتمع الدولي.

قدم الممثل الخاص زانيير وبعثة الأمم المتحدة في كوسوفو مساهمات قيمة للتقدم المحرز في كوسوفو، كما ساهم في ذلك التقدم الاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة حلف شمال الأطلسي.

أود اليوم أن أتطرق إلى خمس نقاط.

أولا، تهنئ الولايات المتحدة كوسوفو على عقد الانتخابات في ٣٦ بلدية، بما في ذلك توسيع البلدية التي يشكل فيها الصرب أغلبية، والبلديات المنشأة حديثا. ونتطلع قدما إلى الانتخابات المتوقع إجراؤها في وقت لاحق من هذا العام في البلديتين الصربيتين المتبقيتين. كما لاحظ الأمين العام في تقريره، فإن الانتخابات التي أجريت في شهر تشرين الثاني/نوفمبر والانتخابات الحاسمة التي أجريت في شهر كانون الأول/ديسمبر التزمت بالمعايير الديمقراطية وتمت في مناخ سلمي. وتعهدت حكومة كوسوفو بالقيام بجهود الاتصال الجماهيري الهامة لتضمن مشاركة صرب كوسوفو، مما أسهم في نجاح الانتخابات.

ثانيا، لا تزال كوسوفو تواصل اتخاذ خطوات هامة في تعزيز الانتخابات الإقليمية. ففي شهر تشرين الأول/أكتوبر، أنهت كوسوفو ومقدونيا ترسيم الحدود المشتركة بينهما وأقامتا علاقات دبلوماسية كاملة. وفي شهر كانون الثاني/يناير، أبرزت زيارة الرئيس الكرواتي ميسيتش الأسبوع الماضي زيادة الصداقة والتعاون بين كوسوفو وجيرانها. وعلاوة على ذلك، قامت قوة أمن كوسوفو مؤخرا بنشر وحدات في ألبانيا لتقديم المساعدة الإنسانية للمناطق المتأثرة

بالفيضانات هناك، وفي ١٤ كانون الثاني/يناير أعلن الجبل الأسود أيضا عن اعتزامه إقامة علاقات دبلوماسية رسمية مع كوسوفو.

لقد أظهرت كوسوفو أنها مستعدة للقيام بدور إقليمي بناء وأنها قادرة على ذلك. ونكرر نداء الأمين العام من أجل التحلي بالمرونة في تحديد طرائق العمل التي ستيسر المشاركة الكاملة لكوسوفو في الآليات الإقليمية والدولية، من قبيل مجلس التعاون الإقليمي واتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى. ومساهمة كوسوفو في تلك المجموعات وقدرتها على تصدير السلع إلى جميع البلدان الأعضاء في الاتفاق بموجب قواعد الاتفاق أمران هامان جدا للاستقرار والنمو الإقليمي.

ثالثا، نود أن نردد نداء الأمين العام لمضاعفة الجهود المتعلقة بالعائدين وزيادة عددهم ووتيرتهم على نحو يتسم بالسلامة. وتحقيقا لتلك الغاية، نحض على إعادة فتح مكاتب وكالة كوسوفو المعنية بالممتلكات في صربيا من دون مزيد من التأخير. وقبول بلغراد لعرض مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بتيسير إعادة إنشاء ذلك الوجود من شأنه أن يعزز مزيدا من التقدم بشأن العائدين والمساعدة في المطالبات المتعلقة بالممتلكات.

رابعا، أود أن أقول بضع كلمات عن المسائل المتعلقة بالتراث الديني والثقافي. ترحب الولايات المتحدة بجهود بعثة الأمم المتحدة لتيسير عمل لجنة تنفيذ أعمال التعمير. ويسرنا أيضا أن نلاحظ أن مؤسسة كوسوفو للطاقة والكنيسة الصربية الأرثوذوكسية تمكنتا من التوصل إلى اتفاق بشأن إعادة ربط الأديرة والكنائس الصربية في كوسوفو بشبكات الربط الكهربائية. ولكننا لا نزال بحاجة إلى آلية لمعالجة الشواغل الهامة المتبقية، من قبيل التخريب والوصول إلى المواقع الثقافية. لذلك السبب دعمت الولايات المتحدة تعيين مُيسِّر من الاتحاد الأوروبي للدفع قدما بالمناقشات حول المسائل المتعلقة بالتراث الديني والثقافي.

أخيرا، أود أن أتطرق إلى مسألة شمال كوسوفو. ما زالت المؤسسات الموازية غير القانونية، وبعضها أُسس في عام ١٩٩٩، تهدد استقرار وسيادة القانون في كوسوفو. وإننا نشيد ببعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون في كوسوفو على التقدم الذي أحرزته صوب تحقيق اندماج شرطة كوسوفو. ونرجو أن نرى تقدما مماثلا في محاكم كوسوفو حسبما توخاه الأمين العام في تقريره الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (S/2008/692). وذلك لم يحدث لحد الآن بسبب معارضة حكومة صربيا المتواصلة. ونحث صربيا على التأمل في أمثلة المصالحة الجارية في الأجزاء الأخرى من كوسوفو، بما يعود بالفائدة بوضوح على صرب كوسوفو.

أود أن أتكلم قليلا عن توفير خدمات الكهرباء الأساسية، التي أشار إليها الممثل الخاص اليوم. أنشئ بموجب ترتيبات بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في كوسوفو مكتب تنظيم خدمات الكهرباء في كوسوفو، الذي أصدر بدوره لشركة الطاقة الكوسوفية الترخيص الوحيد بتوزيع الكهرباء في جميع أنحاء كوسوفو واستيفاء الأجور عنها. وإن محاولات صناعة الطاقة الكهربائية الصربية للسيطرة على توزيع الطاقة في شمال كوسوفو يقوض تلك السلطة الحصرية ويلحق الأذى برفاه المواطنين العاديين ويهدد بخطر المواجهة والانقسام داخل كوسوفو. وإننا نحث المعنيين بالأمر على التصرف بسرعة لحسم خلافاتهم واحترام الإطار القانوني لتوفير الكهرباء في كوسوفو، بما في ذلك في الشمال.

استقلال كوسوفو لا رجعة فيه. وكوسوفو تظل تسير سيرا حثيثا على طريق التكامل الأوروبي والأوروبي – الأطلسي. وإن الولايات المتحدة ستظل تدعم كوسوفو مع

تقدمها المتواصل وتعزيز ديمقراطيتها، وسنواصل دعم مطامح جميع دول جنوب شرقي أوروبا في الاندماج بالأسرة الأوروبية والأوروبية الأطلسية.

السيد شربك (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يرحب الوفد الروسي بمشاركة الرئيس بوريس تاديتش، رئيس جمهورية صربيا، في اجتماع المجلس اليوم. ونعرب له عن امتناننا على التقييمات التي قدمها والتي نتفق معه فيها. ونشكر أيضا السيد لامبرتو زانيير، الممثل الخاص للأمين العام لشؤون كوسوفو، على عرضه تقرير الأمين العام (S/2010/5) عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في كوسوفو (بعثة كوسوفو)، الذي أجرى وفدنا تحليلا متأنيا له.

موقف الاتحاد الروسي من كوسوفو ثابت لم يتغير. ونحن على اقتناع بأن القرار ١٢٤٤(١٩٩٩) يظل ساري المفعول تماما وإجباريا للجميع باعتباره الأساس القانوني الدولي للتسوية في كوسوفو. ويؤيد الاتحاد الروسي تأييدا تاماً عمل بعثة كوسوفو في الاضطلاع بولايتها والبنود المنصوص عليها في تقرير الأمين العام الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (S/2008/692). وتلك الوثيقة تحدد بدقة التسلسل الهرمي لبعثة الأمم المتحدة إلى جانب عناصر الوجود الدولي الأخرى المرابطة في المقاطعة. ونتيجة لذلك، لا يحق لأحد أن يمنع بعثة كوسوفو من أداء وظيفتها، بما في ذلك ما يتصل بكفالة حقوق وأمن الأقليات الوطنية وتطبيق المعايير الديمقراطية للمقاطعة التي حددها المجتمع الدولي. وتلك الأسس بالذات هي التي يجب أن تُبنى عليها العلاقة المتبادلة بين بعثة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون في كوسوفو، لأن البعثتين يجب أن تكونا بطبيعتهما محايدتين فيما يتعلق بمركز كوسوفو.

مجلس الأمن وبعثة كوسوفو لا يمكن الاستعاضة عنهما في كفالة الإشراف الدولي على الحالة في المقاطعة، بما في ذلك من ناحية الأمن، الذي يظل معرضا لشديد الخطر. ومن شأن مزيد من زعزعة استقرار الحالة في المقاطعة، المزعزع أصلا، أن تزيد من شدة الصدامات الداخلية بين أفراد طائفة ألبان كوسوفو، وهو ما شهدناه مؤخرا مع تنامي الطموحات الحزبية. ونرى أن عناصر الوجود الدولي المتواجدة هناك يجب أن تتوخى اليقظة والحذر لمنع التطور السلبي للأوضاع.

ونتفق مع التقييم الباعث على القلق الذي تقدم به الرئيس الصربي تاديتش فيما يتصل بالخطط الواردة في ما يسمى القرار النهائي لشمال كوسوفو. ونعتقد بأننا يجب أن نمنع بحزم، في ظل الظروف الصعبة السائدة اليوم، كل المحاولات الرامية إلى نشر مفاهيم مضللة بشأن كوسوفو يمكن أن تؤدي إلى تصعيد التوتر وتخرق على نحو سافر القرار ١٢٤٤(١٩٩٩) وتتسبب في زعزعة استقرار الحالة بصورة مباشرة.

وندعو بعثة كوسوفو إلى أن تضطلع بمسؤولياتها في مجال تمثيل كوسوفو الخارجي في الآليات والمحافل الإقليمية والدولية. ويجب ألا يكون هناك تغيير أو نهوج أكثر مرونة في ذلك المجال. فطريقة العمل لم تتغير: القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) ما زال ساري المفعول.

إننا لم نجد في تقرير الأمين العام أي إشارة إلى تحسن الحوار بين بعثة كوسوفو وبرشتينا. والاجتماعات البروتوكولية بين قادة برشتينا وقيادة بعثة كوسوفو لا تنطلي على أحد. فبرشتينا تواصل تجاهل بعثة الأمم المتحدة وتعرقل تفاعلها مع بلغراد.

إننا نتابع الحالة في المقاطعة باهتمام في المجال الأساسي للعلاقات بين الطوائف، التي ما زالت في مأزق. ومن الواضح أنه لم يتحقق تقدم يذكر في التغلب على الانقسامات العميقة بين الطائفتين الصربية والألبانية. وفي

ذلك السياق نسترعي انتباه المجلس إلى حقيقة أن الأغلبية الصربية في المقاطعة تجوهلت مرة أخرى في الانتخابات البلدية التي أجرتها سلطات طائفة ألبان كوسوفو في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر و ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وإن مشاركة الناخبين الواسعة النطاق في الانتخابات في المناطق الجنوبية من كوسوفو ليست برهانا على اعترافهم بسلطات ألبان كوسوفو بقدر ما هي دليل على يأسهم في ظروف العزلة المتزايدة. وعلاوة على ذلك لا يسعنا إلا أن نشعر بالقلق من التقارير التي تفيد بحدوث مخالفات كثيرة أثناء الانتخابات، وإن تقرير الأمين العام عن البعثة يعترف بذلك.

كما يتوجب علينا أن نشير إلى ما نعتبره قدرا ضئيلا جدا من الفعالية في الحوار بين بلغراد والوجود المدني الدولي بشأن النقاط الفنية الست التي تعتبر مهمة لكفالة ظروف مقبولة تهيئ للصرب القدرة على العيش والبقاء في المقاطعة.

ومسألة عودة اللاجئين الصرب الهامة جدا ما زالت في مأزق، شأنها في ذلك شأن مسألة ممتلكات اللاجئين الصرب في كوسوفو. وكما لاحظنا من التجربة، ستكون عودة اللاجئين مستحيلة دون تسوية مسألة الممتلكات.

ومن سوء الحظ أنه لم يحدث تقدم يذكر في المجالات الأخرى أيضا. والإنجاز الوحيد الواضح كان التوقيع في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ على بروتوكول بشأن التعاون في ميدان الشرطة بين بلغراد وبعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون، وقد تضمن البروتوكول إشارة إلى القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وبالمناسبة، كان ذلك، على حد فهمنا، خارج نطاق محادثات النقاط الست.

وما زال القلق يراودنا حول الأوضاع غير المرضية في المجال المهم جدا – حماية التراث الديني والثقافي الصربي. إن تقرير الأمين العام يشير إلى حوادث تخريب كثيرة ضد الأماكن الصربية المقدسة. وإننا نتوقع من بعثة كوسوفو أن تحرز تقدما ملموسا في تأمين طرق موثوق بها لحماية التراث الثقافي الصربي في كوسوفو. ونؤمن بأنه لم يتم بعد تمهيد الظروف الموثوق بها اللازمة لتنفيذ الإجراء المزمع بوقف دوريات قوة كوسوفو المتواصلة في المواقع الدينية الصربية، بالاقتران بنقل المهام إلى شرطة كوسوفو المؤلفة في معظمها من الألبان.

إن موقفنا بشأن اعتماد إعلان استقلال كوسوفو من جانب واحد معروف جيدا. وتود روسيا أن تكرر إعلان رغبتها في مواصلة الجهود السياسية لكفالة أن تُعالَج مسألة كوسوفو معالجة سليمة قانونيا وعادلة وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ولبلوغ تلك الغاية شاركنا بهمة في نظر محكمة العدل الدولية في ما إذا كان ذلك الإعلان متمشيا مع القانون الدولي.

السيد سلام (لبنان): أود أولا أن أحيي حضور السيد بوريس تاديتش، فخامة رئيس جمهورية صربيا، وأن أشكره على البيان الذي أدلى به. وأقدر أيضا حضور السيد اسكندر حسيني وأشكره على بيانه. وأود كذلك أن أشكر السيد لامبرتو زانيير، الممثل الخاص للأمين العام في كوسوفو، على إحاطته الإعلامية الوافية. والآن أود أن أتقدم بأربع ملاحظات.

أولا، بالنسبة إلى الوضع الأمني، يرحب وفد بلادي بالتحسن النسبي في الحالة الأمنية في كوسوفو، حيث أشار الأمين العام في تقريره (S/2010/5) إلى انخفاض عدد الحوادث التي تطال الأقليات، مقارنة بالعام الماضي. أضف إلى ذلك الدور الإيجابي لعودة أفراد صرب من الشرطة إلى أداء مهامهم بمركز عملهم في كوسوفو. إلا أن الوضع الأمني الهش شمال كوسوفو لا يزال مدعاة للقلق. ونحث في هذا المجال جميع الأطراف على حماية الأقليات الطائفية وعلى

التحلي بضبط النفس وتجنب كل ما من شأنه تهديد الاستقرار والتعايش السلمي.

ثانيا، بالنسبة إلى البعثات المتمركزة في كوسوفو، نُحَيِّي في هذا الإطار جهود بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لصون الأمن والاستقرار، وتيسير الحوار والمصالحة وتشجيع التعاون الإقليمي. كما نشعر بالطمأنينة حيال تحسن علاقات بعثة الأمم المتحدة مع سلطات كوسوفو، ونحث هذه السلطات على الاستمرار بالتنسيق والتعاون مع هذه البعثة بصورة بناءة وواقعية. من جهة أخرى نثني على التعاون الوثيق بين بعثة الأمم المتحدة وكل من بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو وقوة كوسوفو في إطار موقف الحياد المنصوص عليه في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ونحث مختلف الشركاء الدوليين على مواصلة التنسيق وتبادل المعلومات مع بعثة الأمم المتحدة في القطاعات ذات الاهتمام المشترك.

ثالثا، بالنسبة إلى الانتخابات، ننوه بالجو الهادئ والمنتظم الذي جرت فيه الانتخابات البلدية، كما نرحب بإعلان الرئيس الصربي أن الحكومة الحالية لن تقوم بإدانة الكوسوفيين الصرب الذين اختاروا المشاركة في هذه الانتخابات.

رابعا، بالنسبة إلى التعاون في المسائل الإنسانية والثقافية والتنموية، رغم إدراكنا تباين الآراء بين الأطراف بشأن وضعية كوسوفو، وترقّب ما سيصدر عن محكمة العدل الدولية في هذا الإطار، ندعو مختلف الأطراف إلى تنحية هذه الخلافات جانباً والتعاون في المسائل ذات الطابع الإنساني والتنموي، وذلك في سبيل تحسين حياة جميع سكان كوسوفو بمختلف انتماءاتهم.

فمن جهة تبرز مسألة إنسانية ملحة وهي موضوع اللاجئين والمشردين. في هذا الإطار، ينبغي للسلطات في كوسوفو تهيئة الظروف المواتية لتيسير عودتهم بصورة آمنة وطوعية، بينما لا يزال عدد العائدين منهم ضئيلاً. ومن الضروري في هذا الإطار عدم تسييس العودة ومعالجة الشواغل الأمنية والتنموية للاجئين. كما ندعو السلطات المحلية إلى اتخاذ إجراءات لتحسين أوضاع مخيمات المشردين داخلياً لا سيما تلك المتواجدة في مناطق ملوثة بالرصاص ومعالجة الأخطار الصحية فيها بالتعاون مع الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية ذات الصلة.

وعلى صعيد آخر يبرز موضوع التراث الثقافي، حيث نرى أن الفرصة متاحة لكل من بلغراد وبرشتينا للتعاون بغية تطوير آلية خاصة بهذا التراث بحيث تعود بالمنفعة المشتركة وتؤدي إلى بناء الثقة بين الطرفين. ونشاطر الأمين العام خيبة الأمل لعدم التوصل إلى وضع آلية كهذه حتى الآن، ونحث الأطراف المعنية على التحلي بالانفتاح والواقعية البنّاءة لإيجاد حل لهذه المسألة.

أخيراً نشجع بلغراد وبرشتينا على استئناف الحوار البنّاء والمباشر في سبيل قطع الطريق على أجواء التوتر والمواجهة. ونعلق أهمية بالغة على توصل الأطراف إلى حل سلمي لهذه القضية لما في ذلك من تأثير على تحقيق الأمن والاستقرار في منطقة غرب البلقان.

الرئيس (تكلم بالصينية): أتلو الآن بياناً بصفتي ممثل الصين.

إن الصين تحترم سيادة صربيا وسلامتها الإقليمية. ويحدونا الأمل أن تجد حكومة صربيا وسلطات كوسوفو حلاً مقبولاً لكلتا الجهتين عن طريق الحوار والتفاوض وينبغي لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو أن تواصل الاضطلاع بولايتها بحصافة وفقاً للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، وتمشياً مع التغيرات على الأرض في كوسوفو.

ويحدونا الأمل أن يواصل الممثل الخاص للأمم المتحدة تأدية دور نشط في البحث عن حل مناسب لمسألة كوسوفو، بما في ذلك عن طريق تعزيز الاتصال مع الأطراف المعنية، ولا سيما في المساعدة على دفع الحوار إلى الأمام بين صربيا وكوسوفو.

ونحن نرحب بالجهود التي تقوم بها بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو لمواصلة اضطلاعها بالمهام الموكولة إليها تحت السلطة العامة لبعثة الأمم المتحدة ضمن إطار الحياد، حسبما ينص عليه القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، بغية أن تؤدي دورها الواجب في صون السلم والاستقرار في هذه المنطقة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيساً لمجلس الأمن.

طلب الرئيس تاديتش الكلمة. أعطيه الكلمة الآن.

الرئيس تاديتش (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتكرار القول إن الأولوية الاستراتيجية المركزية لصربيا هي إيجاد حل سلمي، حل تفاوضي حول وضع كوسوفو في المستقبل. وفي ذلك الصدد، صربيا ملتزمة بأن تصبح دولة عضواً في الاتحاد الأوروبي، وبأن ترى المنطقة كلها متكاملة في الاتحاد الأوروبي في المستقبل. وصربيا شريك بنّاء وشريك يعتمد عليه في ذلك الصدد. لقد قدّمنا ترشيحنا وأكدنا رؤيانا الأوروبية، وأريد أن أشكر جميع البلدان التي نوهت بهذا التطور الهام، في هذا المنتدى أيضاً.

أريد كذلك أن أشكر الدول الـ ١٢٧ التي تحترم المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة وسيادة صربيا وسلامتها الإقليمية بعدم الاعتراف بإعلان كوسوفو الاستقلال من طرف واحد.

من المخيب للآمال إلى حد بعيد ومما يدعو إلى الصدمة على نحو لا يصدق أن السيد حسيني زعم، حتى في هذا اليوم، أن إجراء محادثات جديدة حول وضع كوسوفو والتفاوض بشأنه يمكنهما أن يؤديا إلى ”اندلاع صراع جديد“. إنه فهم غريب جداً للحوار والمفاوضات. وهو برأيي تهديد مباشر. هذا يثير الغضب حقاً ويدل على العواقب المزعزعة للاستقرار الناجمة عن إعلان الاستقلال من طرف واحد.

ما فتئنا جميعاً نعاني من السياسات الرديئة والرؤى الرهيبة لزعمائنا في منطقة البلقان خلال التسعينات من القرن الماضي. إننا جميعاً نعاني. لقد سقطت ضحايا بشرية كثيرة جداً في المنطقة، من جميع الجهات. وأنا آسف جداً لذلك. وكل من يستعمل هذه الحجج يزعزع الاستقرار في المنطقة مرة أخرى.

اسمحوا لي أن أذكر بضعة أمور عن الانتخابات التي جرت في كوسوفو وعن أرقام واضحة للغاية. في الجولة الأولى من هذه الانتخابات، اقترع ٦ ٠٢٢ صربياً، وفقاً لتقرير الأمم المتحدة، وهناك أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ صربي يعيشون في كوسوفو اليوم. إذاً في الحد الأقصى، اقترع ٦ في المائة من صرب كوسوفو. وثمة ٢٣ ٠٠٠ مراقب دولي، أي أربعة أضعاف عدد المقترعين من الصرب.

وفي ما يتعلق بمشكلة الكهرباء في الجزء الشمالي من كوسوفو، أخذت صناعة الطاقة الكهربائية في صربيا تزود الناس هناك بالكهرباء، أي الناس العاديين الذين يعيشون في الجزء الشمالي من كوسوفو لا لشيء إلا لأن شركة الطاقة في كوسوفو قطعت الكهرباء عن شمال كوسوفو. وعن طريق تزويدنا الناس العاديين بالكهرباء، تفادينا وقوع كارثة إنسانية تؤثر على ١٠٠ ٠٠٠ من المقيمين هناك. وما حدث بالنسبة إلى الكهرباء في كوسوفو واضح للغاية. وآمل أن يكون ممكناً إيجاد حل عملي وألاّ نسيّس هذه المسألة، وإنني أوافق تمام الموافقة على أن

المال ينبغي أن يرسل إلى من يقوم بتزويد الكهرباء. تلك هي الملاحظة التي أبداها ممثل المملكة المتحدة في هذا المنتدى.

أود أيضا أن أرد على بعض التعليقات الأخرى التي أُعرب عنها عصر هذا اليوم. أريد أن أقر بالبيان الذي أدلى به ممثل البلد المجاور لنا البوسنة والهرسك. وصربيا كونها عضوا مسؤولا في المجتمع الدولي ستواصل تأييدها الكامل لسيادة البوسنة والهرسك ووحدة أراضيها وسوف تعارض بشدة أي محاولة لتجزئة تلك الدولة أو أي دولة عضو أخرى في الأمم المتحدة. وسوف نظل أيضا نشجع جميع شعوب البلدان الثلاثة على الموافقة على الإصلاحات اللازمة بهدف الإسراع في انضمام البوسنة إلى الاتحاد الأوروبي، وهي أولوية استراتيجية بالنسبة للجميع.

لقد أوضحنا بأننا سوف نؤيد أي ترتيب مقبول للأطراف ونشدد على الحاجة إلى الواقعية والروح التوفيقية. أما إتمام عملية المصالحة فلا مندوحة منها، ليس في البوسنة فحسب بل في أي مكان آخر في المنطقة. والقرار الوشيك اتخاذه بشأن سربرينتشا لإدخالها في الجمعية الوطنية لصربيا من المقدر له أن يسهم في هذه العملية وأن يعزز السلم والاستقرار الإقليميين. ومن دواعي الأسف أن ذوي مصالح آخرين هامين لم يتبعوا نهجا بناء. وندين بقوة البيان الخطير الصادر عن الرئيس الكرواتي السيد ستيبان ميسيتش والذي يدعو إلى دق طبول الحرب. فلا يوجد مبرر للتهديد باستخدام القوة ضد البوسنة أو ضد أي بلد في غرب البلقان. وصربيا ترفض رفضا قاطعا هذه الاستفزازات ونتوقع من جميع ذوي المصالح الآخرين المعقولين أن يحذو نفس الحذو. كفانا ما شهدناه من هذا.

في نفس الوقت، فإن صربيا، توخيا للوضوح التام، ما برحت ملتزمة التزاما أساسيا بالعمل مع كرواتيا ومع جميع الدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة على حل جميع المسائل المعلقة، الثنائية والإقليمية على حد سواء. وستؤيد صربيا بأمانة وبصورة كاملة اندماج جميع بلدان غربي البلقان في الاتحاد الأوروبي.

إنني ممتن لإتاحة هذه الفرصة لي لكي أعلل الموقف الرسمي للدولة الصربية.

الرئيس (تكلم بالصينية): طلب الكلمة السيد اسكندر حسيني للإدلاء ببيان آخر وأعطيه الكلمة الآن.

السيد حسيني (تكلم بالإنكليزية): من قبيل التوضيح أود أن أذكر بأن كوسوفو وصربيا تفاوضتا على الوضع النهائي لكوسوفو لفترة دامت عامين ونصف العام. وفي نهاية تلك المفاوضات – في الجولة الأخيرة من المحادثات التي جرت في فيينا – اقترح الجانب الكوسوفي إبرام معاهدة صداقة وتعاون بين كوسوفو وصربيا، واقترح تشكيل لجان مشتركة تكون بمثابة أدوات لمراقبة تنفيذ الأحكام المتعلقة بحماية الأقلية الصربية في كوسوفو. ولا تزال كوسوفو ملتزمة بإحلال السلام والحوار مع جميع جيرانها، وهذا ما تعمل عليه كوسوفو.

لا يسعني أن أغادر هذه القاعة من دون التشديد بوضوح على أن كوسوفو هي آخر بلد يريد اضطرابا أو زعزعة استقرار. فقد عانت كوسوفو لردح طويل من الزمن – أكثر من قرن – في ظل أنظمة أجنبية عديدة. ولا ينبغي للمرء أن يفسر كما يروق له أي بيان يصدر عن كوسوفو. نحن لسنا معرقلين أو نتدخل في صربيا أو في أي نظام في صربيا، كما تفعل الحكومة الصربية بتدخلها بصورة معطلة جدا في العديد من أنظمة كوسوفو. وكوسوفو لديها كيان قانوني واحد: أي سلطة قضائية واحدة وكيان قانوني. وإن ترشيح مدعين عامين وقضاة للمحاكم في كوسوفو يشكل هجوما عنيفا على أنظمة بلد آخر – بلد مجاور. وهذا

النوع من التدخل المستمر ربما يزعزع استقرار المنطقة؛ وقد يزعزع استقرار كوسوفو. ونريد جميعا تحاشي ذلك.

وبوسعي أن أطمئن المجلس بأن كوسوفو هي آخر بلد على وجه البسيطة يريد زعزعة استقرار المنطقة. بل على النقيض من ذلك تماما، نعلم جميعا مدى مساهمة كوسوفو في إحلال السلم والأمان الإقليميين.

إن الحوار بشأن استقلال كوسوفو والمفاوضات بشأن استقلال كوسوفو مسائل غير مقبولة. فهو أمر لا يمكننا تأييده. وأود أن أشدد مجددا على استعداد كوسوفو وجاهزيتها للجلوس، في أقرب وقت ممكن، مع السلطات في بلغراد ومناقشة أية مسألة ذات اهتمام مشترك – وثقوا بأنه يوجد العديد من المسائل من ذلك النوع. ونود أن نرى بلغراد تشارك في جهود البلدان الأخرى في غرب البلقان لبناء مستقبل أفضل للجميع، مستقبل أوروبي ومستقبل لشمال الأطلسي.

أود أن أعلق بإيجاز على بضعة ادعاءات وردت هنا اليوم. في ما يتعلق بمشاركة كوسوفو في الهياكل والمبادرات الإقليمية، أجل، كوسوفو مستعدة للمشاركة في جميع هذه المبادرات، لأننا على يقين من أن ذلك لا يفيد كوسوفو فحسب، بل المنطقة أيضا. غير أن صربيا تعرقل مشاركتنا كما تعرقل صادراتنا. فنحن نشتري الكثير من صربيا؛ ونستورد الكثير. لكننا لا نستطيع أن نصدّر منتجاتنا إلى صربيا لأن صربيا فرضت حصارا على الصادرات من كوسوفو.

ومسألة الكهرباء تحولت إلى مهزلة تقريبا. أود أن أعرف: في أي بلد من بلدان العالم يسوده القانون والنظام يُسمح للمواطنين فيه بأن لا يدفعوا فواتير كهربائهم؟ لقد تحملنا ذلك في كوسوفو طيلة أكثر من ١٠ سنوات وإننا مستعدون للنظر في احتياجات مجتمعاتنا المحلية – في احتياجات أعضاء الطائفة الصربية في المقام الأول – وهو ما دأبنا على فعله منذ أكثر من ١٠ سنوات. فمنذ أكثر من ١٠ سنوات والأغلبية الساحقة من أعضاء الطائفة الصربية لا يسددون فواتير كهربائهم. إننا بلد بدأ بتحقيق نمو اقتصادي وبتحقيق التقدم. ولكننا لسنا أغنياء إلى درجة تسمح لأي من مواطنينا بألا يدفع ثمن ما يشتريه. مع ذلك، إننا مستعدون للنظر في إمكانية تقديم منح وإعانات، مثلما فعلنا في الماضي، لتلبية احتياجات مواطنينا.

كما أود أن أوضح، رغبة في شيوع فهم أفضل، مسألة ما يسمى بوزير لكوسوفو يزور كوسوفو. قد يعرف الأعضاء جميعا بأنه يوجد اتفاق مبدئي بين بعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون في كوسوفو والوجود الدولي في كوسوفو وسلطات بلغراد للإعلان عن تلك الزيارات. والترتيب يجري كما يلي: إبلاغ الوجود الدولي في كوسوفو بالزيارات، ثم يأتي الوجود الدولي إلينا ملتمسا موافقتنا – ونحن بالطبع نعطيها. ثم نقدم التسهيلات لتلك الزيارات. فنقدم خدمات الحراسة؛ ونوفر النقل: نفعل كل ما يكون مطلوبا منا أن نفعله. والزيارة التي أشار إليها الرئيس تاديتش تمت في يوم محدد بدقة: يوم التنصيب الرسمي للمجلس البلدي الجديد في شتيربتشي. ذلك أمر ما كان يجب أن يحدث أبدا. لقد كان استفزازا واضحا: تحديا واضحا للحالة الأمنية في تلك البلدية ذات الأغلبية الصربية. وإننا نعتبر ذلك الإجراء وغيره من الإجراءات التي تمت مؤخرا من جانب جمهورية صربيا داخل كوسوفو استفزازات صريحة وتحديا سافرا لأمن واستقرار كوسوفو.

ما نتمسك به في الحقيقة هو تفهم أعمق مع جمهورية صربيا، وإننا مستعدون لالتماس طرق مقبولة لدى جميع الجهات من أجل العمل معا. يجب أن يعين أحدنا الآخر مع تحركنا قدما نحو الاندماج مع الاتحاد الأوروبي ومع الناتو. لكننا لا يمكننا أن نناقش ولن نناقش مركز كوسوفو:

استقلال كوسوفو. كوسوفو بلد اعترفت به ٦٥ أمة من مختلف أنحاء العالم. وثقوا بكلامي – إن اعترافات كثيرة أخرى آتية في الأسابيع والأشهر المقبلة. وبالتالي وكلما أسرعت سلطات بلغراد في إدراك هذا الواقع – وقبلت به كواقع – يكون ذلك أفضل. إننا لا ندعو بلغراد إلى الاعتراف بكوسوفو رسميا، على الأقل ليس في المستقبل القريب. لكن عدم الاعتراف يجب ألا يحول دون إقدام بلغراد على العمل معنا بشأن المسائل الكثيرة الهامة التي تخدم المصالح الأساسية المتبادلة بما يعزز السلام الإقليمي والسلامة والأمان.

الرئيس (تكلم بالصينية): لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٥.